

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٢٤٣**

الأربعاء، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد بوبوليتيو بارداليس	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا صوريا
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أمون – تانوه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	هولندا	السيد هاسبيلز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إكيلز–كوري

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43)

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2018/325)

1812336 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥|١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43)

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة (S/2018/325)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: معالي السيد دان نيكولايسكو، وزير الدولة للشؤون الإقليمية المتعددة الأطراف والشؤون العالمية في وزارة خارجية رومانيا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام؛ وسعادة السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/43، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام، والوثيقة S/2018/325، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام – وهما جانبان رئيسيان من عمل مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة برمتها.

(تكلم بالإنكليزية)

ويتعلق بناء السلام والحفاظ على السلام أساسا بتعزيز اتساقنا الاستراتيجي لدعم جهود الحكومات الوطنية وشعوبها في منع نشوب النزاعات وتأجيجها واستمرارها وتجددها. وباستطاعة المجلس أن يسهم في ذلك بطرق عديدة. وأشكر المجلس على اغتنام هذه الفرصة لتأمُّل تحديات السلام والأمن في الأجل الطويل.

ويقتضي بناء السلام والحفاظ عليه إقامة شراكات خارج نطاق الأمم المتحدة لدعم الحلول الوطنية. ويتعين علينا اتباع نهج واسع وشامل لمثل هذه الشراكات، مع العمل بشكل وثيق مع سلطات البلد المضيف والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة المتعددة الأطراف وأوساط الأعمال والمجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية. ويسرني أن أرى السيد اسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. ويعدُّ هذا الأخير الشريك الأكثر أهمية بالنسبة لنا في ميدان السلم والأمن على نطاق العالم وتربطنا علاقة تعاون مثالي.

وبوسع لجنة بناء السلام أن تحقق قدرا أكبر من الاتساق الاستراتيجي للجهود الدولية عبر توفير منبر للتكامل والشراكة في جميع ركائز الأمم المتحدة. وباستطاعتها أيضا اجتذاب الأصوات المحلية والوطنية إلى الطاولة. وقد استفاد مجلس الأمن من دعم اللجنة بالفعل، بما في ذلك في منطقة الساحل. وأحثها على البناء على ذلك المثال لتحقيق قدر أكبر من الاتساق العملياتي والسياساتي في سياقات وحالات أخرى.

ويتطلب الحفاظ على السلام الدعم وشمول الجميع، لا سيما أولئك الذين يتعرضون للتهميش والاستبعاد في أحيان كثيرة. ويشمل ذلك النساء والفتيات والمسنين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وجميع الأقليات. وقد ثبت أن تمكين المرأة – عن طريق إشراكها بصورة مجدية – يعتبر طريقة مجرّبة لتعزيز فعالية السلام واستدامته. ولدى المجلس الوسائل اللازمة لضمان تحقيق المزيد من المشاركة والنجاح عن طريق التنفيذ المستمر لخطة عمله القوية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع وفي هذه القاعة، استمع الأعضاء لإفادات مباشرة عن الدور الهام الذي يضطلع به الشباب في الحفاظ على السلام (انظر S/PV.8241). فالشابات والشبان بناة رئيسيون للسلام. وعلينا أن نعمل معهم ولأجلهم بمزيد من الفعالية. والأهم من ذلك كله، أنّ بناء السلام والحفاظ عليه يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات التي غالبا ما تكمن في الفقر والإقصاء وعدم المساواة والتمييز والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فالتكلفة البشرية والمالية الناجمة عن تركيز جهودنا على الاستجابة للأزمات وحدها لا يمكن استدامتها. ولطالما تحدثت عن دعمي للوقاية – بوصفها أساسا لبناء السلام والحفاظ عليه. ويؤتي الاستثمار في الوقاية أُكله من حيث إنقاذ الأرواح البشرية والتوفير المالي والمكاسب الإنمائية.

وليست التنمية المستدامة الشاملة الراسخة في احترام جميع حقوق الإنسان – الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية – غاية في حد ذاتها فحسب، بل هي أيضا أفضل أداة وقائية ضد النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار في عالمنا. وتشكّل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مشروعا لخطتنا العالمية المشتركة للتصدي لهذه الأسباب الجذرية وبناء مجتمعات أكثر سلاما واستقرارا وقدرة على الصمود، قوامها العولمة المنصفة.

ومن شأن تعزيز مكتب دعم بناء السلام أن يمكّنه من القيام بدور أكثر فعالية في الربط بين جهودنا في مجال السلم والأمن، وعملنا الجاري لدعم التنمية المستدامة. ويتضمن اقتراحي المتعلق بإصلاح عملنا في مجال السلم والأمن زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في الوظائف العادية في مكتب دعم بناء السلام دون تكلفة إضافية استنادا إلى مكاسب الكفاءة التي تحقق في مجالات أخرى. وفي الوقت نفسه، يركز مبعوثيّ الخاصين وبعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة على تيسير العمليات السياسية وجهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وسيستفيد المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة من خبرة الدبلوماسيين ذوي المهارات، ويعمل على تعزيز علاقاتنا مع المنظمات الإقليمية والجماعات غير الحكومية والجهات الأخرى المشاركة في تلك الأنشطة الحاسمة الأهمية من أجل السلام.

وإن لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة دورا حاسما يؤدونه في الخطوط الأمامية من جهودنا. ونحن مدينون لهم كثيرا على خدمتهم وتضحياتهم. لقد سلّم القراران التوأمان (قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) ورحّبا بإسهامات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتمثل هدفها الأساسي في تهيئة المجال أمام العمليات السياسية. وهي تؤدي دورا حيويا في احتواء العنف وحماية المدنيين، مع إعطاء الحلول السياسية الوقت اللازم لتنفيذها.

ولإنشاء عمليات حفظ سلام مناسبة للتحديات التي نواجهها، أطلقتُ مبادرة الإجراءات من أجل حفظ السلام في هذه القاعة في الشهر الماضي. وسوف تعيد المبادرة تركيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ثلاثة مجالات رئيسية. فهي تهدف إلى تحديد توقعات واقعية لعملياتنا وجعلها أكثر قوة وأمانا، علاوة على حشد مزيد من الدعم للحلول السياسية، وبناء قوات وبعثات جيدة التنظيم والتجهيز والتدريب.

ونحن بحاجة إلى عمليات سلام أقدر على الاستجابة للاحتياجات والسياقات المحددة للبلدان التي تعمل فيها، وأن تكون قادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة في الميدان، فضلا

عن مغادرتها حين تنجز مهمتها. وسوف توضِّح وتحدِّد الشروط الأساسية اللازمة للنجاح بطريقة أوضح وأكثر بوضع ولايات أكثر تركيزا ورؤية طويلة الأمد مع وضع ما يكفي من استراتيجيات الخروج. وينبغي أن يساعد الاستثمار الذكي في بناء السلام والحفاظ عليه في خفض تكلفة حفظ السلام. وسيمكّننا ذلك بدوره من تقديم مزيد من الدعم بما يمكّن عملياتنا لحفظ السلام وبعثاتنا السياسية من الوفاء بولاياتها على نحو أكثر فعالية.

(تكلم بالفرنسية)

ويبيّن تقريري عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43) عددا من الخيارات المتاحة لزيادة التمويل المخصص لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة ببناء السلام وإعادة هيكلته وتحسين ترتيب أولوياته، كي تنظر فيها الدول الأعضاء. وتشمل هذه الخيارات الأنصبة المقررة والتبرعات والتمويل الابتكاري.

ويُعُّد صندوق بناء السلام أداة رئيسية لتحقيق التجانس بين جميع أنشطة بناء السلام وشراكاته، فضلا عن كونه حافزا يشجع الآخرين على العمل. وأكرر دعوتي إلى إحداث طفرة كبيرة في دعم الدول الأعضاء للجهود الأساسية للصندوق، ونتطلع إلى المزيد من النقاش بشأن هذه الخيارات. وأتطلع إلى اعتماد قرار الجمعية العامة بوصفه متابعة لتقريري ويحدد مسارنا المستقبلي المشترك.

وقد شهد اليومان الماضيان مناقشات ثرة ومشجعة بشأن الكيفية التي يمكننا بها بناء السلام والحفاظ عليه، بدءا من الوساطة إلى تسوية النزاعات وحفظ السلام وتقديم الدعم للمؤسسات الفعالة والقابلة للمساءلة. ويمكننا البناء على ما حققناه من نجاح، وأعتقد أن كوت ديفوار هي من أحدث قصص نجاحنا. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص التعازي إلى وزير خارجية كوت ديفوار في وفاة صديقنا وزميلنا العظيم، السفير برنار تانوه – بوتشويه الذي ما فتئ يضطلع بدور إيجابي وبالغ الأهمية في المجلس.

وقد حان الآن وقت العمل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد نيكولايسكو.

السيد نيكولايسكو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في هذه الجلسة الهامة اليوم، ولتقديم مذكرة مفاهيمية (S/2018/325) تتضمن الأولويات الرئيسية لبناء السلام والحفاظ على السلام.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43). وأرحب بتأكيده على أهمية تعزيز اتساق وفعالية منظومة الأمم المتحدة، مع احترام الولايات القائمة لدعم الجهود التي تقودها الدول الأعضاء من أجل بناء السلام والمحافظة عليه، وأهمية الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وأشكره على تقديم خيارات فيما يتعلق بتوفير موارد كافية لأنشطة بناء السلام.

وتعدُّ القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن خطوات هامة تدل على التزام الدول الأعضاء ببناء السلام والحفاظ على السلام. وسيتيح هذان القراران فرصا للدول الأعضاء لمناقشة التوصيات والخيارات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام وتسمح بمواصلة مناقشاتنا للطريقة التي يمكننا بها تحسين دعم البلدان في جهودها الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

وفي ذلك الصدد، أؤكد من جديد استعداد لجنة بناء السلام لتوفير منتدى لتلك المناقشات في إطار متابعة الاجتماع الرفيع المستوى وقبل الاستعراض المتوخى إجراؤه في عام ٢٠٢٠.

قبل عامين، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن بتوافق الآراء قرارين توأمين (قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠) بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وأكد القراران التزام الدول الأعضاء بدعم البلدان في جميع مراحل النزاع. وشددا على أن الحفاظ على السلام يتطلب الاتساق والالتزام المتواصل والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يتماشى مع ولاياتها على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. كما تضمنا رسالة حاسمة الأهمية لعمل الأمم المتحدة، مفادها أن اتباع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لنهج متكامل ومتماسك، داخل الأمم المتحدة وخارجها، أمر بالغ الأهمية لمواصلة جهود بناء السلام وتحقيق السلام التي تقودها البلدان. ويسرني أن أرى أن نفس الرسالة تشكل الأساس الذي يقوم عليه تقرير الأمين العام، وكذلك جانبا هاما من جلسة اليوم.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلام في المساعدة على تعزيز دورها المتعلق بمد الجسور، وخاصة باعتبارها منبرا لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وعلى تمتين الشراكات مع الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة، مثل المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية، وعند الاقتضاء، القطاع الخاص. وأود أن أتطرق إلى بعض الحالات القطرية والإقليمية التي دعمت اللجنة فيها جهود زيادة الاتساق في عمل الأمم المتحدة.

أولا، سأتكلم عن منطقة الساحل. فاستجابة للبيان الرئاسي (S/PRST/2017/2) المعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والذي شدد على أهمية الدور التنظيمي للجنة بناء السلام في جهود بناء السلام، عملت اللجنة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من أجل تعميق الالتزام والشراكة بين الأمم المتحدة وبلدان منطقة الساحل والشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين بغية المضي قدما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ومنذ اعتماد البيان الرئاسي، عقدت لجنة بناء السلام عددا من الاجتماعات، بما في ذلك اجتماع مشترك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جمعت بين بلدان الساحل والأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين لمناقشة التحديات التي تواجه المنطقة والجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وفي البيان الرئاسي S/PRST/2018/3، المعتمد في كانون الثاني/يناير، أكد مجلس الأمن مجددا الدور التنظيمي للجنة بناء السلام في دعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وبفضل قدرتها على تجاوز المناقشات المتعلقة ببلدان محددة والتركيز على المسائل العابرة للحدود والمسائل الإقليمية، بموافقة البلدان المعنية، وقدرتها على عقد اجتماعات مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين، تضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في تعزيز اتباع نهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام والحفاظ على السلام في تلك المنطقة الهامة.

ثانيا، أود أن أنتقل إلى ليبريا. يسلم القراران المتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام والعديد من البيانات الرئاسية الصادرة عن مجلس الأمن وتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تقديم المشورة لمجلس الأمن، بناء على طلبه، خلال عمليات تشكيل ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واستعراضها والخفض التدريجي لها.

وفي حالة ليبريا، حيث أنهت بعثة حفظ السلام التي استمرت طويلا عملها قبل بضعة أسابيع فقط، ساعدت لجنة بناء السلام بنشاط السلطات الوطنية وتعاونت مع المجتمع المدني وقيادة الأمم المتحدة في الميدان والشركاء ذوي الصلة لدعم وضع

خطة وطنية لبناء السلام. وعقدت اللجنة أيضا اجتماعات لمناقشة الأعمال التحضيرية للانتخابات والمرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك جلسة استماع من منظومة الأمم المتحدة بشأن القدرات ورسم خرائط الموارد اللازمة لدعم الاحتياجات الوطنية في مجال بناء السلام. وتعرب لجنة بناء السلام عن استعدادها لمواصلة تعزيز تقديم دعم دولي إلى ليبريا بصورة مستمرة ومنسقة، بما في ذلك لمساعدة البلد في وضع خطة للتنمية الوطنية تدمج تماما أولويات بناء السلام. وهذا مثال حقيقي على دعم لجنة بناء السلام لبناء السلام والحفاظ عليه في الممارسة العملية.

ثالثا، سأتطرق الآن إلى غامبيا. فمنذ العام الماضي، عقدت اللجنة اجتماعات عديدة، كان آخرها اجتماع عُقد أمس الأول بمشاركة رئيس غامبيا. وركزت مناقشاتنا على مساعدة ذلك البلد، بناء على طلبه، في مرحلة حرجة من عمليته الانتقالية. وضم الاجتماع كبار المسؤولين في الحكومة الغامبية والدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني، وذلك بهدف تعزيز التعاون.

وتبين هذه الأمثلة الموجزة كيف يمكن للجنة بناء السلام، التي تعمل بمثابة همزة وصل بين الهيئات الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة ومن خلال دورها التنظيمي الهام، أن تعزز الاتساق على الصعيد الحكومي الدولي وأن تدعم أيضا، في نهاية المطاف، الأمم المتحدة لزيادة قيمة عملها الميداني وجعله أكثر استراتيجية وفعالية، حيثما يكون لذلك أهمية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثانية لاتخاذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، أود أن أثير نقطة أخيرة بشأن كيف تعمل لجنة بناء السلام من أجل زيادة مرونة وفعالية أساليب عملها. فبالإضافة إلى العمل الهام الجاري منذ وقت طويل من خلال التشكيلات القطرية القائمة المخصصة لبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو وليبريا وسيراليون، واصلت اللجنة خلال العامين الماضيين – بالتشاور مع البلدان المعنية وبناء على طلبها دائما – النظر في حالات متنوعة شملت بوركينا فاسو وكولومبيا وبوروندي وقيرغيزستان وليبريا وسري لانكا.

وتعزز اللجنة تركيزها على الحالات الإقليمية ودون الإقليمية وعلى المسائل المواضيعية، مثل التمويل من أجل بناء السلام وبناء المؤسسات. وقد أقامت صلات أوثق مع الشركاء الرئيسيين، مثل الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي. كما عززت أوجه التآزر مع صندوق بناء السلام. وأتطلع إلى مواصلة تحسين عمل اللجنة ودورها الاستشاري لمجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد نيكولايسكو على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشيد برئاسة بيرو على عقد هذه الجلسة الهامة جدا والحسنة التوقيت بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. ويشهد حضور صاحب المقام وزير الخارجية وكذلك المشاركة الرفيعة المستوى على أهمية هذه الجلسة، وكذلك على التزام المجلس بالنهوض بجدول أعمال الحفاظ على السلام. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للدعوة الكريمة التي وُجهت لي لعرض وجهة نظر الاتحاد الأفريقي بشأن تلك المناقشة الاستراتيجية بالنظر لشراكته المتنامية مع الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، إنه لمن دواعي سروري وفخري أن أتكلم في حضور الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أود أن أؤكد له مجددا تقديرنا ودعمنا القوي لجهوده الدؤوبة والملهمة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي. وقبل أسبوع فقط، أتيحت لي فرصة لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن أحد أبرز أجزاء تلك الشراكة

الاستراتيجية، وهو ما تجلى في نجاح البعثة الميدانية التي قمتُ بها مؤخرا، بالاشتراك مع صديقي، السيد جان - بيير لاكروا، إلى كل من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر الأمين العام على ما قدمه من دعم.

أود أن أبدأ بالإشارة إلى أن فكرة بناء السلام والحفاظ على السلام في حد ذاتها تستند بقوة إلى المبدأ المنصوص عليه منذ أمد بعيد بأن السلام لا يمكن أن يتحقق دون تحقيق التنمية، والعكس بالعكس، وأنه لا يمكن أن يزدهر السلام أو التنمية دون كفالة حقوق الإنسان والحكم الرشيد. والواقع أن ذلك الاعتقاد الراسخ هو الذي يقوم عليه نهج الاتحاد الأفريقي في الوفاء بولايته المحورية لتحقيق السلام والرخاء في أفريقيا. وتمشيا مع أحكام قانونه التأسيسي والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تولى الاتحاد الأفريقي على مدى العقد الماضي مسؤوليات أكبر في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وفي جهود إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع.

أما في مجال بناء السلام، فإن تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع مكّن اللجنة تدريجيا من اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز السلام ومنع الارتداد إلى العنف من جديد. إن الحاجة إلى بناء القدرة المستدامة على المرونة لتعزيز التحول الهيكلي تكمن في صميم تدخلات الاتحاد الأفريقي، وبالتالي تمنع الارتداد إلى النزاع. وباختصار، فإن النهج الذي يتبعه الاتحاد الأفريقي في بناء السلام يتسم بأبعاد وقائية، ويهدف إلى تثبيت الاستقرار.

لذلك، تميل مشاركتنا نحو وضع المشاريع السريعة الأثر ومشاريع تعزيز السلام وتنفيذها في المناطق التي تنتشر فيها عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، ومن خلال مكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي. وقدمت اللجنة، حتى الآن، الدعم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبريا، ومدغشقر، وغينيا - بيساو، وحوض بحيرة تشاد، ومنطقة الساحل والصحراء والصومال في طائفة واسعة من المجالات، تشمل تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، ورفع مستوى المرافق الصحية، وتمكين المؤسسات التعليمية، وإصلاح القطاع الأمني، فضلا عن الإصلاحات المتعلقة بسيادة القانون.

يعمل الاتحاد الأفريقي حاليا على نشر المستشارين التقنيين لدعم إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن عمليات العدالة الانتقالية في غامبيا. ويجري ذلك دعما لقرار مجلس السلام والأمن، الذي كلّف اللجنة بتقديم الدعم إلى غامبيا، بناء على طلب من السلطات الجديدة في البلد.

إن الاتحاد الأفريقي، إذ يمضي قدما، يخطط لتكثيف جهوده لتحقيق الاستقرار في القارة. وهدفنا هو إدارة الانتقال من المرحلة الأولى من تحقيق الاستقرار، التي كثيرا ما تنطوي على بصمة عسكرية ثقيلة، إلى مرحلة بناء السلام في الأجل الطويل، مع التركيز على إعادة التعمير، وإعادة تنشيط مؤسسات الخدمة العامة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأجلين القصير والمتوسط. وفي منطقة حوض بحيرة تشاد، يقوم حاليا الاتحاد الأفريقي واللجنة المعنية بحوض بحيرة تشاد بوضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية التي ستعمل على ترشيد مختلف المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من الأنشطة التي تقوم بها جماعة بوكو حرام. وعلى نفس النهج، نحن بصدد تعزيز جهودنا الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الصومال في إطار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على التوالي.

إن ارتداد العديد من البلدان الخارجة من النزاع إلى العنف وعدم الاستقرار يبرز ضرورة فعل المزيد على نحو متسق لمعالجة الهياكل والمواقف والعمليات التي تؤدي إلى إدامة النزاع وعدم الاستقرار. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتقاسم معكم بعض الدروس الهامة المستقاة التي يمكن أن تستفيد منها جلسة اليوم

لتعزيز جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في أفريقيا.

أولا، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز تعاوننا في مجال الوقاية. إن منع نشوب النزاعات يظل أكثر الأدوات فعالية من حيث التكلفة في مجال إدارة النزاعات، ولكنه أقلها من حيث الموارد. لقد قام الاتحاد الأفريقي بوضع الإطار القاري للتدابير الهيكلية لاتقاء نشوب النزاعات مما يمكن الدول الأعضاء من الانخراط في عملية طوعية مع اللجنة لتعزيز قدرات هذه البلدان على تحديد مواطن الضعف في النزاعات في مرحلة مبكرة جدا، ووضع استراتيجية للتخفيف من آثارها، وعلى هذا الأساس، وبدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، قامت غانا مؤخرا بوضع اللمسات الأخيرة على الصيغة النهائية لتقريرها الأول بوصفها أول بلد يتطوع لتنفيذ هذه الممارسة. وأعتقد أن هذه الآلية يمكن أن تتيح فرصة إضافية للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في ضوء الإطار المشترك الذي جرى التوقيع عليه في العام الماضي.

ثانيا، ثمة حاجة إلى الانتقال من النهج التنازلي الحالي إلى نموذج يركز أكثر على الناس، مع التركيز تحديدا على الفوائد المرجوة من السلام، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب. ويستتبع ذلك على وجه الخصوص إدراج المنظورات المحلية وتمكين المجتمعات المحلية المهمشة. ويتطلب ذلك أيضا مراعاة البعد الإقليمي والطابع عبر الوطني للنزاعات في أفريقيا. لقد شرع الاتحاد الأفريقي بالفعل في إدراج هذا البعد في جهوده المشتركة مع مختلف الآليات الإقليمية.

ثالثا، لا يمكن المغالاة في أهمية إقامة تعاون وثيق وعلاقات عمل فيما بين الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، بالنظر إلى أن التركيز الإقليمي الرئيسي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لا يزال منصبا على أفريقيا، تصبح الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في غاية الأهمية. إن الاتحاد الأفريقي، ومن خلال برنامجه للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، والأمم المتحدة، من خلال هيكل بناء السلام، يمكنهما تعلم الكثير من نُهج وخبرات بعضهما البعض والسعي إلى زيادة التعاون والتآزر. إن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي وُقّع عليه مؤخرا، ومذكرة التفاهم اللاحقة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام يوفران إطارا قويا لتعزيز التعاون دعما لبناء السلام والحفاظ على جهود السلام في أفريقيا. ونرحب بالتزام الأمين العام بتوطيد شراكتنا في هذا المجال وزيادة تعزيزها، على النحو المبين في تقريره الأخير عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43).

رابعا، إن مساعينا الجماعية، طوال عملية الحفاظ على السلام، لن تثمر عن شيئ يُذكر إذا لم تبذل جهود مماثلة لحشد الموارد الكافية لتنفيذ الأولويات المحددة. فلا يمكن إحراز تقدم كبير من دون توفر الموارد المالية الكافية والمساعدة التقنية لدعم البلدان المعنية في الحفاظ على السلام. إن التحديات الرئيسية التي تواجهها عملية إعادة التعمير بعد انتهاء النزاع وتحقيق التنمية تتعلق بحجم الموارد والخبرات التي تتطلبها تلك العملية، والمشاركة السياسية والدبلوماسية الرفيعة المستوى التي تحتاجها لكي تتكلل بالنجاح.

كما يعلم أعضاء المجلس بالفعل، ما فتئ الاتحاد الأفريقي يبذل جهودا كبيرة للاضطلاع بمزيد من المسؤولية عن تمويل الأنشطة في مجال السلام. إنّ التقدم المحرز خلال فترة الـ ٢٤ شهرا الماضية في تفعيل صندوق السلام، الذي يتلقى حتى الآن ثلثي الإسهامات المالية المقررة لعام ٢٠١٨، دليل على التزام الاتحاد الأفريقي. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق السلام يتمحور حول ثلاث نقاط. النقطة الأولى، على الصندوق أن يموِّل أنشطة الدبلوماسية الوقائية والوساطة، والثانية، عليه أن يمول القدرة المؤسسية، والثالثة، عليه أن يمول عمليات دعم السلام. ويحدونا

الأمل أن تساعد الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في إقناع مجلس الأمن للاستجابة للمطالب الأفريقية في هذا الصدد. وهذه المطالب مشروعة إلى حد كبير لأنه لا ينبغي اعتبار التمويل المستدام لجهود السلام في أفريقيا أولوية أفريقية فحسب، بل أيضا ضرورة استراتيجية دولية للاستجابة لطبيعة التهديدات المعقدة والمتشابكة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين.

بذلك انتهي من إحاطتي الإعلامية. أود أن أختتم كلمتي بالتشديد مرة أخرى على الأهمية الاستراتيجية للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. فالأوضاع الصعبة والمتزايدة التعقيد في الميدان تجعل من الحتمي أن نعزز جهودنا المتضافرة وتكييفها على نحو سليم لتحقيق السلام المستدام في أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد سيرغو على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية بيرو.

أود أن أرحب بالمسؤولين الرفيعي المستوى الحاضرين هنا، وأن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ وأرحب بوزير الدولة للشؤون الاستراتيجية في رومانيا، السيد دان نيكلشيسكو، رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.

دعت بيرو إلى عقد هذه الجلسة بسبب الأهمية التي توليها لتعزيز نهج السلام المستدام بغية منع نشوب النزاعات وحلها بمزيد من الاتساق والكفاءة والفعالية؛ والتصدي لأسبابها الجذرية بطريقة متكاملة؛ وتعزيز الأطر المؤسسية اللازمة للقيام بذلك. وفي هذا الصدد، يسرنا أيضا أننا تمكنا من تقديم مشروع قرار في مجلس الأمن بمحتوى مماثل إلى درجة كبيرة لمحتوى مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة (A/72/L.49) ونرى أن من المهم للغاية أن تظل الهيئتان الرئيسيتان ملتزمتين ومتسقتين في تعزيز هذا البند من جدول الأعمال.

كما تم تجسيد الأولوية التي نعطيها للحفاظ على السلام في الظهور البارز لمجلس الأمن تحت رئاسة بيرو في شهر نيسان/أبريل وفي جدول أعماله، الذي تضمن موضوع المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.8234) وعقد أول مناقشة مفتوحة للمجلس (انظر S/PV.8241) يوم الإثنين الماضي بشأن الشباب والسلام والأمن، التي نعمل على إعداد مشروع قرار بشأنه بالاشتراك مع السويد. ونعتقد أن مشاركة المرأة والشباب أمر أساسي للإسهام في تحقيق رؤية مشتركة وسلمية وشاملة ومستدامة للمستقبل.

وتشجع بيرو، التي تترأس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، على التصدي لتلك الآفة بمزيد من الفعالية، من خلال زيادة التعاون والتنسيق بهدف قطع صلاتها بالجريمة المنظمة. إننا نعتقد أن مفهوم الحفاظ على السلام وتركيزه على الأسباب الجذرية للنزاعات يتفق مع تجربتنا الخاصة في تحقيق السلام وتوطيد الديمقراطية في أعقاب فترة العنف وعدم الاستقرار التي أوجدتها الجماعات الإرهابية في بلدنا. واستطاعت بيرو التغلب على تلك الفترة المضطربة بفضل توافق واسع في الآراء على الصعيد الوطني بشأن السياسة الوطنية المتعلقة بالأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ونؤكد على أنه لا توجد نماذج أو وصفات واحدة تناسب جميع الحالات من أجل تحقيق السلام المستدام، وأنه يجب على كل بلد على حدة أن يجد طريقته الخاصة بموجب القانون الدولي وبدعم متناسب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. مع ذلك، وبما أن عصرنا يتسم بترابط عالمي راسخ، فإننا بحاجه إلى العمل معا لمواجهه التحديات ومواطن الضعف المشتركة التي يمكن أن تتحول إلى تهديدات للسلم والأمن الدوليين. وأشير هنا إلى تغير المناخ، والتصحر، وتفاقم اللامساواة، والفساد، وخطر حدوث سباق تسلح، والتطرف العنيف، التي تؤدي إلى الإرهاب، من بين ظواهر أخرى ذات نطاق عالمي وطابع عابر للحدود الوطنية. ونحن نرى بوضوح العلاقة السببية بين هذه الظواهر

والانتشار المأساوي للنزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية، التي وسَّعت نطاق جدول أعمال المجلس بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وردا على ذلك، فإننا نرى أن تعزيز تعددية الأطراف أمر بالغ الأهمية من حيث صلته بمفهوم الحفاظ على السلام بوصفه هدفا عاما وعملية مستمرة تركز على الوقاية.

وهناك الكثير مما يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن، بل ويجب عليهما، القيام به لدعم الدول الأعضاء في أعمالها الرامية إلى بناء وتعزيز القدرات من أجل التصدي للتحديات الخطيرة التي نواجهها اليوم. لذلك نرحب بتعاون المجلس مع لجنة بناء السلام ونعرب عن دعمنا لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في المنظمة، التي أطلقها الأمين العام تحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في الإسهام في الحفاظ على السلام. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه يجب على المجلس اعتماد نهج أكثر انتظاما لمنع نشوب النزاعات، يستند إلى إجراء تقييمات المخاطر في الوقت المناسب، وإلى خطط إدارة يجب أن يتمكن الأمين العام ومختلف وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة من توفيرها.

وهذا مطلب قديم. ونذكر بأن الأمين العام السابق خابيير بيريث دي كوييار، سلط الضوء في تقريره السنوي الأخير (A/46/1) في عام ١٩٩١، على أهمية الدبلوماسية الوقائية، وبالتالي الحاجة إلى آليات للإنذار المبكر قادره على تزويد المجلس بمعلومات موثوق بها للنظر فيها في الوقت المناسب. علاوة على ذلك، علينا أن نشجع على زيادة أوجه التآزر التي تربط بين عمليات السلام التي ينشرها المجلس مع وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة في البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات الإنسانية، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والبلدان المجاورة والبلدان المانحة والمؤسسات المالية. ومن الأهمية بمكان تكثيف التعاون مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة على أرض الواقع.

ونؤكد على الدور الهام للاتحاد الأفريقي، الذي أنجز أعمالا متميزة في مختلف البلدان المتضررة من النزاعات، وعلى ضرورة مواصله دعم جهوده المتنوعة في الحفاظ على السلام. ولا بد أن يكون تحقيق السلام المستدام هو الهدف النهائي لبعثات مجلس الأمن، ويجب الحكم على مدى تقيدها بولاياتها وإنجازها من حيث القدرات الفعلية للبلد حيث تعمل كي ينتقل من حالة النزاع إلى حالة تسترشد بسيادة القانون ومبادئ التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات خروج لعمليات حفظ السلام، على أساس كل حالة على حدة، وحسب الاقتضاء، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية، بهدف كفالة الانتقال المنظم والمتسق لأنشطة المنظمة من أجل دعم الحفاظ على السلام في الميدان. ونعتقد أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، مكرسة لتعزيز مجتمعات سلمية ذات مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، وتوفر إطارا معياريا شاملا لمنظومة الأمم المتحدة من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى توطيد السلام والحفاظ عليه.

وفي الختام، أود التأكيد على أن بيرو – وهي بلد ملتزم بتعددية الأطراف والقانون الدولي ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات – ستواصل العمل بنشاط على تعزيز هذه المفاهيم والتأكد من تجسيدها بمزيد من الاتساق والكفاءة والفعالية في الإجراءات التي تتخذها المنظمة والمجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم وللرئاسة البيروفية على استضافة جلسة اليوم، وللأمين العام على بيانه. وهو يعلم أنه يحظى بدعمنا الكامل.

أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية: السيد دان ميكولايسي، وزير الدولة للشؤون الإقليمية والشؤون العالمية

المتعددة الأطراف في وزارة خارجية رومانيا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن. كما أود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم في معتكف الأمين العام في عِزبة داغ همرشولد في باكاكرا نهاية الأسبوع الماضي، ونشكرهم على تكبدهم مشاق الحضور.

إن اليوم، ٢٥ نيسان/أبريل، يوم خاص، حيث نحتفل بذكرى ثورة القرنفل، التي أطاحت بالدكتاتورية في البرتغال وبالحكم الاستعماري في العديد من البلدان الناطقة بالبرتغالية. لقد وضعت البرتغال على طريق التكامل الأوروبي، جنبا إلى جنب مع إسبانيا واليونان. والواقع أن هذا المثال، الذي ألهم جيلاً من الأوروبيين، بمن فيهم أنا شخصيا، يدفعنا للتفكير في نسيج الحفاظ على السلام. كما أن تعزيز نفس الالتزام بالحفاظ على السلام الذي ألهم القادة الأوروبيين في أعقاب حربين عالميتين مدمرتين، لا يمكن أن يكون أكثر إلحاحاً.

في عام ٢٠١٦، كان عدد البلدان المتضررة من النزاعات أكبر مما طان عليه في أي وقت خلال ما يقرب من ٣٠ عاماً. وأصبحت أنواع التحديات الأمنية التي يواجهها العالم أكثر تعقيداً وغالباً ما تكون مترابطة. وبمجرد انطلاق شرارة هذه النزاعات، فإنها قد تستغرق سنوات لإخمادها، الأمر الذي يتطلب استثمارات في مجال حفظ السلام، والمساعدة الإنسانية والقدرة علي الصمود وبناء السلام، والتنمية – ناهيك عن التكلفة في الأرواح والإمكانات البشرية.

وإن أدى ذلك إلى شيء فإنه يؤدي إلى تزويدنا بحافز قوي من أجل زيادة الاستثمارات في مجال المنع. فهل يسعنا ألا نمنع نشوب النزاعات؟

لقد جعل الأمين العام الحفاظ على السلام الغرض النهائي لإصلاحات منظومة الأمم المتحدة، ويقدم تقريره عن متابعة قراري عام ٢٠١٦ خريطة طريق واضحة (S/2018/43). وعلينا الآن أن نتخذ إجراء. وأود اليوم أن أحدد بإيجاز ثلاثة التزامات أساسية لازمة لوضع جدول أعمال الحفاظ على السلام موضع التنفيذ.

أولا، يجب علينا تعزيز المساواة والملكية الوطنية الشاملة. ويمثل الفقر المتعدد الأبعاد وتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وازدياد عدم المساواة تحديات تؤثر بصورة متزايدة على الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وبالتالي يكتسي التصدي للإقصاء والتمييز الهيكلي أهمية بالغة لمنع نشوب النزاع.

والأمر الأكثر أهمية أنه لن يكون السلام مستداما أو عادلا أو مشروعا إذا استبعد نصف السكان. فالمشاركة الكاملة والفعالة للنساء في إحلال السلام والأمن عمل أساسي للمجلس – ليس من أجل النساء، ولكن من أجل صون السلام والأمن. وتعود المساواة بين الجنسين بالنفع على الجميع.

وبالمثل، تؤدي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان إلى تآكل الثقة داخل المجتمعات وهي الأسباب الجذرية للنزاع. إن حقوق الإنسان ليست عناصر إضافية احتيارية. فبناء مجتمعات شاملة للجميع يتطلب من الدول أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تحترم وتحمي وتعزز جميع حقوق الإنسان – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانيا، علينا أن نحسن قدرتنا على النظر في عمليات الإنذار المبكر والالتزام بالإجراءات الوقائية. وفي إطار المجلس علينا أن نتبع ممارسة عقد مناقشات مبكرة بشأن الحالات المعرضة لخطر التصعيد إلى النزاع العنيف، مثل الأمثلة التي سمعناها من قبل في هذه القاعة، بهدف منع نشوب هذه النزاعات. ويوجد تحت تصرفنا عدد من الأدوات من شأنها أن تمكننا من الانخراط في العمل المبكر. وتشمل تلك الأدوات لجنة بناء السلام، والفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها والعديد من أشكال الاجتماعات غير الرسمية المتاحة للمجلس. ويجب علينا الاستفادة منها.

إننا بحاجة إلى مشورة مستقلة وموثوقة وصريحة من الأمين العام تستند إلى تحليل شامل. ويشمل ذلك تحليل التهديدات الناشئة، مثل تغير المناخ، الذي لا يزال يدفع إلى العديد من المشاكل والنزاعات المستمرة، فضلا عن التهديدات الجديدة، وتحسين فهمنا الجماعي، والتخطيط الاستراتيجي والاستجابة.

ثالثا، يجب أن نستهدف العوامل المحركة للنزاع عن طريق العمل التعاوني. وإذا كان للنزاعات عوامل محركة متعددة، لا يمكن لإتخاذ إجراء واحد أن يمنع نشوبها.

ومن الضروري التعاون بين الركائز واتخاذ نهج على نطاق المنظومة. وهذا يعني تجاوز تبادل الخطط القطرية الفردية إلى تحمل المسؤولية المشتركة عن تحقيق الهدف المشترك. ويعني التعاون الحقيقي الذي يعزز حالات التآزر ويؤدي إلى تحقيق نتائج أكبر من مجموع فرادى الأجزاء.

وفضلا عن ذلك، وكما سمعنا بالفعل، علينا تعزيز شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فهي العيون والآذان على أرض الواقع. وهي تفهم جيرانها، ويمكنها أن تتدخل حينما لا يمكننا.

إن لجنة بناء السلام وسيلة للعمل التعاوني والشراكات. وهي في وضع فريد يمكنها من عقد الجهات الفاعلة الدولية من أجل تنسيق الاستجابات الاستراتيجية للحفاظ على السلام. وبوسعنا إطلاق الإمكانات الكاملة للجنة من خلال زيادة التفاعلات غير الرسمية والمتواترة بين المجلس واللجنة. وظل الدور الحفاز الذي يضطلع به صندوق بناء السلام مفيدا للغاية، ولذلك فإن السويد تقوم بمضاعفة دعمها للصندوق.

وفي الختام، فإن منع نشوب النزاعات العنيفة التزام بموجب الميثاق. ويمكننا نهج الحفاظ على السلام من تحسين قدرة المجلس على القيام بدوره في الوفاء بتلك المسؤولية. واليوم، علينا نحن الدول الأعضاء أن نضطلع بدورنا عن طريق حشد الإرادة السياسية ودعم الأمين العام ورؤيته بكل إخلاص لوضع منع نشوب النزاعات في صميم المنظمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كوت ديفوار.

السيد أمون – تانوه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة أمام مجلس الأمن منذ الرحيل المفاجئ لمواطننا وصديقنا وزميل أعضاء المجلس، السفير برنار تانوه – بوتشويه، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، أود أن أعرب للإعضاء عن امتنان رئيس الجمهورية، فخامة السيد الحسن واتارا، وامتنان شعب كوت ديفوار وحكومتها على التضامن الصادق الذي أبداه مجلس الأمن نحو بلدنا، وأيضا على تأبين المجلس للمتوفى وعلى جميع علامات الصداقة التي ظلوا يبدونها لأسرته ولبلدنا.

وأود أن أهنئ بلدكم، سيدي الرئيس، جمهورية بيرو، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن أشكركم، سيدي، على إشراكي في هذه المناقشة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. وأود أن أشكر من تكلموا قبلي – الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، ومفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي – على إسهاماتهم في المسألة قيد النظر.

إن بناء السلام والحفاظ على السلام يشكلان مصدر قلق بالغا لبلدي. ولقد شرعنا في تنفيذ عملية ابتكارية وطموحة للحفاظ على السلام، تحديدا، بعد إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وكانت نهاية الأزمة التي أعقبت الانتخابات، في عام ٢٠١١، إيذانا ببداية فترة للسلام الهش في كوت ديفوار، وكان من الأمور الملحة تعزيز ذلك السلام من أجل منع أي ارتداد إلى أعمال العنف وطي صفحة عدم الاستقرار بصورة نهائية. وما فتئت حاسمة أعمال شركائنا في التنمية ودعمهم، فضلا

عن الدعم المباشر الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الحكومة. وفي الواقع، أدى تضافر الجهود الوطنية والدولية إلى تنفيذ خطة عمل ذات أولوية لبناء السلام للفترتين ٢٠١١-٢٠١٤ و ٢٠١٥-٢٠١٧، استفادت من تمويل بلغت جملته ٣٠ مليون دولار. وتركز الخطة على عدة محاور، بما في ذلك استعادة سلطة الدولة والسلامة المجتمعية، ودعم المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والتخفيف من مخاطر النزاع وتقديم الدعم من أجل تحديد الفئات الضعيفة من السكان.

وكشفت الخطة احتياجات كبيرة، مما تطلب التزاما غير مسبوق من حكومة بلدنا من أجل تعزيز السلام المستدام ولطمأنة الإيفواريين على سلامة الاتجاه الذي يسير فيه بلدهم. ومكننا دعم شركائنا من أن نبقي نصب أعيننا أن عملية بناء السلام المستندة إلى الملكية الوطنية وقيادة الدولة هي وحدها العملية المستدامة بسبب توافق الآراء والملكية الوطنية التي تلهمها.

وبالنسبة لبلدي، تمثل الدولة الركن الأساسي لبناء السلام واستدامته. وفي ذلك الصدد، عكف الرئيس الحسن واتارا خلال أزمة ما بعد الانتخابات، وفي ظل الظروف التي لاحظها جميع أعضاء المجلس، على الحفاظ على أجهزة الدولة، حالما انتهى النزاع، من أجل إعادة بناء السلام وتعزيزه، على نحو ما نشهده اليوم.

وقد اختار بلدي طريقه الخاص نحو إرساء السلام المستدام. إننا نؤكد على تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد فعال وقادر على إتاحة الفرص للمقاتلين السابقين لإلقاء أسلحتهم ومن أجل الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة، وإيجاد فرص عمل للشباب وتزويد الدولة بالموارد اللازمة لتمويل استراتيجيات الخروج من الأزمة.

وأدى الانتعاش الكبير لاقتصاد كوت ديفوار، في أعقاب أزمة ما بعد الانتخابات، إلى تعزيز بروز دولة قوية، شاركت بشكل كامل في جهود التطبيع بعد انتهاء النزاع وبناء السلام. وبفضل الإرادة السياسية الواضحة للرئيس واتارا، لا تزال دولة كوت ديفوار تشارك ماليا وعلى نطاق نادرا ما يشاهد في القارة في تنفيذ وإنجاح برنامج نزع السلاح التسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية وفي جهود إعادة البناء بعد انتهاء النزاع.

وكما ذكرت أمام المجلس في حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر S/PV. 7957)، فقد خلفت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بلدا مستقرا وسلميا مع اقتصاد قادر على الصمود ومؤسسات موثوقة ويمكن الاعتماد عليها، الأمر الذي مكن من حل المشاكل الرئيسية المتصلة بالجنسية والممتلكات في المناطق الريفية، التي كانت تمثل أسباب الأزمة، ومكننا من إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد بصورة نهائية في الحياة العامة.

بالاعتماد على الدروس المستقاة من تاريخنا الحديث، وفي ظل دستور الجمهورية الثالثة، نجح الرئيس ألاسان واتارا في إعادة تنظيم عميق للحياة السياسية والفضاء السياسي بحيث لا تؤدي الانتخابات حتما إلى نشوب النزاع.

وتجسد المناقشة التي تجمعنا اليوم بعد عامين من اتخاذ القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) الأهمية التي نعلقها بشكل جماعي على نتائج الإصلاح المتعلق ببناء السلام والحفاظ عليه، من أجل تقديم دعم أفضل للبلدان في حالات ما بعد النزاع ومنعها من العودة إلى حالة الحرب. ومن المهم الإشارة إلى أن الحفاظ على السلام يجب أن يشكل مصدر قلق مشترك لجميع البلدان، بما في ذلك الدول التي تعيش في سلام.

ولدى البلدان الخارجة من أزمات توقعات كبيرة من المنظمة. ويجب أن نواصل العمل كضامنين لنشر الشركاء الإنمائيين في المراحل المبكرة من إعادة البناء بعد النزاع. وفي هذا الصدد، يمكن لمثال بلدي أن يبرز بعض المبادئ.

وبما أن بناء السلام والحفاظ على السلام يرتهنان بحالة مؤسسات البلد في مرحلة ما بعد النزاع، فإن عمل منظمتنا والشركاء الآخرين ينبغي أن يتجلى إما في تعزيز الدولة عندما تكون موجودة أو إعادة بنائها عندما تنهار. إن أي إجراء يتخذه المجتمع الدولي كبديل للدولة، سيظل سطحيًا ويؤدي إلى سلام غير ثابت ومكتمل بشكل كارثي. ولكي تكون المنظمة فعالة على أرض الواقع، يجب أن تبدي اتساقًا كبيراً وتتصرف ككيان واحد. ولهذه الغاية، يجب عليها أن توقف تجزئة مواردها وإجراءاتها التي لوحظت في العديد من السيناريوهات في مرحلة ما بعد النزاع. لذلك يجب أن تحقق تقدما حاسما في رؤيتها المتمثلة في عملها كأمم متحدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين في التنمية تعبئة الموارد الضرورية للأمم المتحدة كجزء من تمويل بناء السلام والحفاظ على نشاط السلام في صندوق بناء السلام.

واستنادا إلى الدروس المستفادة من تجربته الخاصة، يؤيد بلدي إصلاح الدعامة المتعلقة بالسلم والأمن التي اقترحها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والتي تحدد بنية أكثر فعالية لبناء السلام. وتدعو كوت ديفوار البلدان المتقدمة النمو والشركاء المتعددي الأطراف والقطاع الخاص إلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية وصندوق بناء السلام، لكي تتمكن الأمم المتحدة من مساعدة البلدان في حالات ما بعد الأزمات بشكل أكثر فعالية. ومن المهم أيضا التشديد على دور الدبلوماسية الوقائية، وعلى وجه الخصوص، أهمية آليات الإنذار المبكر لبناء السلام واستدامة السلام وتشجيع منظمتنا على إيلاء المزيد من الاهتمام لها.

وآمل أن يتيح لنا الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام، في عام ٢٠٢٠، أن نعيد تنشيط جميع الهياكل المشاركة في تلك المهمة، وتعزيز تضافر جهودنا في هذا المجال.

السيد هاسبلس (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن العمل على بناء السلام عمل لا يكتمل أبدا. فالسلام يبنى قبل وأثناء وبعد النزاعات. يستغرق جهدا كل يوم. إن استدامة السلام تعني الالتزام المستمر هنا في الأمم المتحدة وفي الداخل وفي الدول الأعضاء. لذلك نرحب بتقرير الأمين العام (S/2018/43) ونشكره على قيادته فيما يخص هذه المسألة.

لقد أكد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة مرة أخرى أن استمرار السلام يمثل الأرضية المشتركة لجهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وهذه خطوة مهمة إلى الأمام. ومع ذلك، يجب أن نواصل تقديم دعمنا الكامل لتنفيذها. ولهذا نتابع هذه الأهداف على المستوى الوطني. إن منع نشوب النزاعات، يشكل حجر الزاوية في استراتيجية الأمن الدولي المتكاملة للحكومة الجديدة ولسياسات المعونة والتجارة لدينا. إنه محور عضوية مجلس الأمن لدينا هذا العام، وكان محور اهتمامنا السابق في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. قبل بضع سنوات، قررت مملكة هولندا المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وبعثة الدعم الحاسم في أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لأن استمرار الاستقرار لا يصب فحسب في مصلحة الشعبين الأفغاني والمالي، ولكن يسهم أيضا في تحقيق الاستقرار في أوروبا، ولا توجد حلول سريعة.

والمنع يتطلب منا فهم الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها. وللقيام بذلك، أولاً، يجب علينا احترام حقوق الإنسان الأساسية، وحكم القانون وكرامة الإنسان كأساس للحرية والعدالة والسلام. فالترابط بين حقوق الإنسان والتنمية والأمن لم يكن أبدا واضحا في حالات قطرية معينة أمام مجلس الأمن.

ثانيا، يجب علينا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كأفضل استراتيجية متفق عليها عالميا للحفاظ على السلام. وعلى سبيل المثال، إنضمت هولندا إلى مؤيدي حركة زائد الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، لتعزيز التنفيذ العالمي للهدف ١٦، المتمثل في هدف المجتمعات السلمية والعادلة والشاملة وأهداف التنمية المستدامة المترابطة.

ثالثا، يتعين أن نشجع المفاوضات والعمليات السياسية الشاملة. وقد قمنا في شهر آذار/مارس، بتسليط الضوء على الاتجاه الجيد الذي سلكته أفغانستان مع العملية الأفغانية الشاملة بقيادة وأفغانستان. ويحزنني أن هذا الطريق أظلم مرة أخرى في نهاية الأسبوع الماضي جراء الهجوم المروع على مكتب تسجيل الناخبين في كابل، وأودى بحياة ما لا يقل عن ٥٧ شخصا.

ويجب توجيه انتباه مجلس الأمن إلى حالات الخطر المتزايد في الوقت المناسب. ويمكن للمجلس تحسين دوره في مجال الحفاظ على السلام والأمن الدوليين من خلال منع تصاعد أعمال العنف. ويجب على المجلس أيضا أن يركز في الأجل الطويل على تأثير المهام المنوطة به على تحقيق الاستقرار والسلام.

إننا ندعم باستمرار اتباع نهج متكامل تجاه حفظ السلام وبناء السلام والوقاية. ولهذا السبب، فإننا نقدم دعما ملموسا لعمليات حفظ السلام، وصندوق بناء السلام وقدرات الأمم المتحدة للوقاية وبناء السلام. وكما ذكر رئيس الوزراء روتي في مداخلته في المناقشة المفتوحة خلال شهر آذار/مارس (انظر S/PV.8218)، فإننا بحاجة إلى تسليط الضوء على أولوية العملية السياسية لحل النزاع على الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، أرحب بمبادرة الأمين العام من أجل حفظ السلام. إنه نهج متكامل يرتبط أيضا بحل الأسباب الجذرية من خلال الحلول السياسية وتنفيذ اتفاقات السلام، وكثيرا ما تعلمنا مخاطر الانتكاس بطريقة سلبية.

إن لجنة بناء السلام، التي تترأسها رومانيا حاليا، أساسية لجعل نُهُج الركائز المترابطة والمتماسكة الخاصة ببناء السلام، حقيقة واقعة. ونحن بحاجة إلى تعزيز تعاوننا. ويجب أن يكمّل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بعضهما، من أجل التحضير للانتقال لعمليات حفظ السلام. ونحن بحاجة إلى البناء على الدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام في مجال تنظيم الاجتماعات، لأنه يمكن أن يزود مجلس الأمن بمنظور أصحاب المصلحة المتنوعين والمشورة بشأن التحديات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية وطويلة الأجل.

وكما ذُكر من قبل، تمثل ليبريا مثالا ناجحا. وساعدت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا البلد على بناء القدرة على الحفاظ على القانون والنظام. كما استخدمت ما يسمى بالأدوات الناعمة، مثل البرامج الإذاعية الخاصة بالخدمة العامة، للتأكيد على تعزيز السلام والمصالحة الوطنية. وتتم إدارة العملية الانتقالية بالتعاون الوثيق مع لجنة بناء السلام.

وتعلمنا قصص من هذا القبيل بأنه لدى مجلس الأمن، كل الأدوات اللازمة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ومع ذلك، فبدون إرادتنا السياسية، تكون النتيجة الوحيدة هي الجمود بشكل غير مسؤول. ويبيّن لنا النزاع الدموي الدائر في سورية نتائج عدم اتخاذ المجلس إجراءات. ويجب على منظومة الأمم المتحدة ونحن الدول الأعضاء، القيام بالدور الذي يتوقعه الناس منا.

في الختام، إن تحقيق السلام والحفاظ عليه يستغرقان وقتًا أطول مما نعتقد. ومع ذلك، ليس لدينا خيار سوى عدم التوقف عن المحاولة، والأمل، ودعم الشعوب لتبني خيار السلام وضد العنف.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام، ووزير الدولة نيكولسكو، والمفوض الشرقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وإذ أتذكر أنني قلت في أديس أبابا في أيلول/سبتمبر الماضي خلال الاجتماع المشترك مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن علاقتنا حيوية ويجب أن نواصل تعزيزها إذا أردنا النجاح. إنه لأمر جيد للغاية أن نرى المفوض شرقي في هذه القاعة اليوم.

تشاطر المملكة المتحدة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين جزعهما إزاء نطاق وتعقيد نزاعات اليوم العنيفة. فالتكاليف متصاعدة، سواء قيست بالخسائر في الأرواح أو بتشريد الأسر أو بانتهاكات حقوق الإنسان أو بالفقر المدقع أو بميزانيات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية. ويجب أن تكون دوافعنا لمنع نشوب مزيد من النزاعات والحفاظ على السلام أكبر من أي وقت مضى. وأنا أتفق تماما مع الأمين العام بشأن أهمية حقوق الإنسان في هذا السياق، باعتبارها بطبيعة الحال تحذيرا من نشوب نزاع أو مفجرة للنزاع على السواء، ولكن ليس ذلك فحسب: فنحن نعتقد أن الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والمحلي يمكن أن تكون إسهاما هاما في حد ذاتها في تحقيق الاستقرار ومنع نشوب النزاعات.

وترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا برؤية الأمين العام غوتيريش لبناء السلام والحفاظ على السلام، ولا سيما التركيز المتجدد على منع نشوب النزاعات الوارد في تقريره (S/2018/43). كما إننا نؤيد تماما الفهم المتمثل في أن دعم البلدان في الحفاظ على السلام ينبغي أن يكون أولوية مشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها، من السلام والأمن إلى التنمية وحقوق الإنسان. وقد خلصت العديد من وزاراتنا وحكوماتنا إلى هذا الاستنتاج. وقررت حكومة المملكة المتحدة تخصيص أكثر من نصف إنفاقنا الإنمائي للدول في حالات النزاع والدول الهشة، إذ أن التحدي الأكبر في الحد من الفقر في الوقت الحاضر يكمن في تلك الدول. وذلك لا يعني، كما قد يساور البعض القلق، أن الولايات المسندة إلى مختلف أجزاء الأمم المتحدة في خطر. ونحن نرحب، في هذا الصدد، بأن الجمعية العامة ومجلس الأمن سيعتمدان مشروعي قرارين يلتزمان فيهما بمواصلة تنفيذ رؤية الحفاظ على السلام المتفق عليها في عام ٢٠١٦. وقد حددت المملكة المتحدة ثلاث أولويات للعمل في المستقبل.

أولا، نريد أن نرى شراكة أقوى من أجل السلام بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. فرؤيتهما وخبرتهما مجتمعتان وحضورهما العالمي أمر حاسم لكفالة معالجة الاستثمارات المتعددة الأطراف في مجال التنمية للعوامل المسببة للنزاع.

ثانيا، نود أن نرى ممارسة الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية بفعالية أكبر، ولا سيما في معالجة الأسباب الأساسية. فنحن جميعا نعلم الدور الحاسم الذي تؤديه الاتفاقات السياسية والفرص التي توفرها من أجل بناء السلام. وإنني أؤيد تأييدا تاما كلمات الأمين العام بشأن أهمية مشاركة المرأة في مثل هذه المفاوضات. فنحن نعلم من البحوث التي أُجريت أن احتمالات استمرار مفاوضات السلام لمدة ١٥ عاما على الأقل تزيد بنسبة ٣٥ في المائة حال مشاركة المرأة فيها.

وأولويتنا الثالثة هي كفالة الانتقال بسلاسة أكبر في بعثات حفظ السلام من سياقات وجود بعثة إلى سياقات لا وجود فيها لبعثات. وسأقول بضع كلمات إضافية عن ذلك بعد قليل. فمنذ اللحظة التي نقرر فيها نشر حفظة السلام، ينبغي لنا أن نفكر في خروجهم. ومع التسليم بأن السياقات الهشة ستكون دائما عرضة للمخاطر، فإننا في مجلس الأمن نحتاج إلى رؤية واضحة لملامح الوضع النهائي المستقر بشكل كاف. وثمة دور رئيسي للأمانة العامة في ذلك الصدد عن طريق الخروج بتحليلات أعمق وإعداد خطط لتنفيذ البعثات تتضمن نقاط مرجعية واضحة باتجاه تحقيق ذلك الوضع النهائي. وينبغي أن تسمح هذه الخطوات بعد ذلك بتركيز الموارد وأن تمكن المجلس من تتبع التقدم المحرز. ويجري اختبار هذا النهج في الوقت الراهن، بالطبع، في هايتي.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التبكير بتكثيف جهودها في سياقات البعثات. ونرحب باقتراح الأمين العام ربط أطر المنظومة الإنمائية بتقييمات البعثات. وينبغي لحفظة السلام والأفرقة القطرية للأمم المتحدة العمل وفقا لنفس السيناريو والمواعيد النهائية ذاتها والأهداف نفسها، وهو ما سعى صندوق بناء السلام إلى تشجيعه في مالي. ويجب أن تكون الصناديق

والبرامج والوكالات على استعداد للتعامل مع النزاع بدلا من مجرد الالتفاف عليه. وينبغي أن يكفل تحديد القدرات اللازمة للقيام بذلك، كما حدث في ليبريا، أن نكون جميعا أفضل استعدادا لسد الثغرات عند مغادرة البعثة.

وقد شدد الأمين العام على أهمية تعزيز التماسك لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية، وعلى عدم ترك كل شيء للأمم المتحدة. وعندما يكون تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني شاملا للجميع من الناحية السياسية، فإن ذلك يكفل فعالية العمليات الانتقالية وقدرتها على الصمود. ويجب علينا دائما النظر في كيفية تنفيذ البعثات لتسليم المسؤوليات للمؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية. وتبين تجربة كوت ديفوار الأثر الذي يمكن أن يتركه هذا الأمر عندما يتم إتقانه. وأعتقد أن الدروس المفيدة التي طرحها الوزير أمون – تانوه كانت مهمة بالنسبة لنا جميعا، لا سيما بشأن ضمان ألا تضطلع الأمم المتحدة بمهام الحكومات وتحول دون تمكن هذه الحكومات من الاضطلاع بمهامها.

ويمكن لوضع خطة مشتركة لبناء السلام أن يساعد على الجمع بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة والحكومة المضيفة وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين أثناء فترة الانتقال وما بعدها. وتمكن الولايات المتحدة والسويد وليبريا من العمل معا بفعالية لوضع خطة لبناء السلام يدل على الدور القيم الذي يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع به، وذلك هو السبب في أن المملكة المتحدة كانت واحدة من أكبر الجهات المانحة لصندوق بناء السلام وأقدمها.

أخيرا، نحن بحاجة إلى أن نكون مبدعين فيما يتعلق بالشكل الذي يتعين أن يكون عليه وجود فريق الأمم المتحدة القطري لتصريف المتبقي من الأعمال. ويمثل إنشاء مكتب منسق مقيم معزز في ليبريا مبادرة واعدة جدا، وهو يجسد الاعتراف الوارد في تقرير الأمين العام بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحاجة إلى قدرات مُعززة لدعم البلدان المعرضة لخطر النزاع. ولا تشكل عمليات الانتقال من سياقات البعثات سوى بعد واحد من أبعاد جدول أعمال أكبر للحفاظ على السلام، ولكن نظرا إلى أن أحد أهم عوامل التنبؤ بالنزاعات المقبلة هو النزاعات الماضية، فإنه يجب تفادي الأخطاء في تنفيذها.

ولئن كان إيجاد حلول للتحديات المتكررة للانتقال أمرا شاقا، فإن لدينا أمثلة جيدة لإجراءات مبتكرة وفعالة نستلهم منها. فبفضل تقرير الأمين العام عن الحفاظ على السلام وبناء السلام، بات لدينا خطة لإحداث تغيير. ولذلك، ينبغي ألا يكون هناك أي شيء يمنعنا في مجلس الأمن من إحداث التغيير.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الهامة وعلى التزامه المثالي بالحفاظ على السلام. وكذلك أشكر رئيس لجنة بناء السلام، السيد دان نيكولايسكو، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد إسماعيل شرقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية.

كما أكد وزير الدولة الفرنسي أمس في الجمعية العامة، شهدت السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في إطار الأمم المتحدة على صعيد التعامل مع الأزمات وفي نهج الأمم المتحدة تجاهها (انظر A/72/PV.84). فقد قطعنا شوطا طويلا مقارنة بالفترة التي كانت مشاركة الأمم المتحدة خلالها تقتصر عل عمليات حفظ السلام. إن دورة النزاع بأكملها تؤخذ في الحسبان اليوم، وذلك على نحو يكفل التواصل بين منع نشوب النزاع وصون السلام وبناء السلام. وتغيرت حالات الأزمات التي يتعين على مجلس الأمن أن يستجيب لها، حيث أصبحت ذات طابع غير متناظر وعابر للحدود الوطنية ومتعدد الأبعاد بشكل متزايد. وترجع الأسباب الجذرية للعديد من النزاعات والحروب الأهلية إلى مواطن ضعف تنموية وإدارية، وهي ذاتها مواطن الضعف التي تسعى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى التصدي لها.

ولذلك، يجب علينا أن نعتمد نهجا شاملا ومتكاملا يجمع، مع مرور الوقت، بين الإجراءات الأمنية والإنسانية والسياسية والإنمائية وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة تغير المناخ والتدهور البيئي، من خلال الجمع بين جميع الشركاء في نهج مشترك. فما هو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به مجلس الأمن، في ذلك السياق؟ إنني أرى ثلاثة أدوار رئيسية للمجلس.

أولا، يجب على المجلس تعزيز إجراءاته الوقائية. فقد نشأت الأمم المتحدة بهدف تحقيق الوقاية. وتم تجاهل هذا الجانب لفترة أطول كثيرا مما ينبغي. ويجب أن يكون مجلس الأمن في وضع أفضل لتوقع مخاطر الأزمات من خلال نظام إنذار مبكر، وذلك لتحسين قدرة المجلس الجماعية على العمل مستبقا الأزمات. وبخلاف ذلك، سنضطر إلى إدارة الأزمات بزيادة كبيرة في التكلفة البشرية والمالية.

والخطوات الأولى التي اتخذها الأمين العام تسير في الاتجاه الصحيح، ومنها على سبيل المثال، إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة وإعادة النظر في التعريف بمفهوم الوقاية لتقديمها بوصفها أداة مفيدة قبل نشوب النزاعات وبعدها. وتؤيد فرنسا مبادرات الأمين العام في هذا الصدد، تأييدا كاملا.

ويقع على عاتق المنظمات الإقليمية دور أساسي ينبغي لها القيام به. وكان ذلك هو الحال بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا، على سبيل المثال وقد نجحت الجماعة في ذلك، كما أظهر الرئيس بارو أمس (انظر A/72/PV.83). وينبغي أن ينطبق نفس الشيء على الحالة في بوروندي، حيث تواجه جهود جماعة شرق أفريقيا في مجال الوساطة عراقيل نتيجة رفض الحكومة الدخول في حوار بناء مع المعارضة والشركاء الدوليين.

ويجب علينا كذلك تمكين أكثر البلدان ضعفا من تطوير قدراتها الذاتية، حتى تكون قادرة على التصدي في مرحلة مبكرة لمواطن الضعف التي تؤجج الأزمات – وذلك بمكافحة تغير المناخ والتدهور البيئي؛ وبمكافحة البطالة، ولا سيما بين الشباب؛ وبمعالجة الافتقار إلى الخدمات العامة والهياكل الأساسية العامة؛ وبإنشاء حوكمة شاملة للجميع وفعالة وخاضعة للمساءلة ومؤسسات يسهل الوصول إليها؛ وبتعزيز نظام قضائي، يمكن من حصول الجميع دون تمييز على خدمات قضائية جيدة؛ وبضمان احترام حقوق الإنسان؛ وبتخفيف حدة التوترات المتعلقة بالموارد الطبيعية.

ولكفالة السلام الدائم، فإن علينا أن نضمن عدم تخلف أحد عن الركب حسب التزامنا بموجب خطة عام ٢٠٣٠.

ثانيا، حين يخفق المنع وتبدأ دوامة العنف، فإن من مسؤوليتنا وقف التصعيد والتدخل. وذلك ما قامت به فرنسا بناء على طلب شركائها في كل من مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ذلك السياق، لا تزال عمليات حفظ السلام أداة رئيسية يدعو بواسطتها مجلس الأمن إلى استعادة السلام. وستواصل فرنسا الالتزام بدعم عمليات حفظ السلام بذات الاقتناع والقوة والاتساق. ونظرا لأن هذه العمليات لا تنفصل عن الغايات الأساسية للأمم المتحدة، وأن مصداقيتنا الجماعية تتوقف عليها، فإنه يجب تقديم الدعم الكامل لجهود الإصلاح التي بدأها الأمين العام.

ولكي تكون عمليات حفظ السلام فعالة، يجب على المجلس أن يكفل وضع ولايات صميمة وجيدة حتى تشكّل جزءا من استراتيجية سياسية واضحة وذات أولويات وجداول زمنية محددة. وفرنسا ملتزمة بتحقيق ذلك الهدف في صياغة الولايات، ولا سيما في عمليات حفظ السلام التي تسهم فيها بصفتها أحد القائمين على صياغتها بالتنسيق الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات. ويصبح ذلك المطلب أكثر أهمية في حالة الولايات المتعددة الأبعاد التي يتعين عليها – بالإضافة إلى حاجتها للتكيف مع حالات النزاعات المعقدة بشكل خاص

– بناء جسر بين حفظ السلام وبناء السلام بواسطة التشجيع على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات.

وأخيرا، يجب على مجلس الأمن أن يكفل النجاح في الانتقال من عمليات حفظ السلام إلى بناء السلام واستدامته. وقد اُتّبِع ذلك النهج في كوت ديفوار، بالتعاون الوثيق مع السلطات الإيفوارية بغية تمكين الانسحاب التدريجي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وإن وجود كوت ديفوار في مجلس الأمن اليوم دليل واضح لا يمكن إنكاره على ذلك النجاح.

ومؤخرا ساعدت خطة بناء السلام في ليبريا التي وُضعت بدعم من لجنة بناء السلام أيضا في تيسير نجاح عملية الانتقال. وأكدت اللجنة الدعم القيّم الذي تستطيع تقديمه إلى مجلس الأمن استنادا إلى خبرتها ودورها في تيسير التنسيق والتبادل بين جميع شركائها. وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا تعزيز مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، الذي يجب تمكينه من الحفاظ على أهم مزاياه: المرونة والقدرة على الاستجابة. ومما يدل على التزام فرنسا مساهمتها في تمويل الصندوق في العام الماضي بعد توقف عن ذلك لعدة سنوات. وقررنا أيضا تركيز المساعدة الإنمائية التي نقدمها وتخصيصها للبلدان الهشة والبلدان الخارجة من النزاع. وتمكّن الصندوق الفرنسي للسلام وتعزيز القدرة على الصمود من جمع ما تصل قيمته إلى ١٠٠ مليون يورو سنويا تحقيقا لتلك الغاية. ونتوقع أن تصل موارده إلى الضعف بحلول عام ٢٠٢٠. وبالتالي، فإن ذلك التزام كبير من جانب بلدي.

وفي حين أصبح الطلب على منع نشوب النزاعات والصلات بين السلام والتنمية أمرا واضحا، فإن على المجتمع الدولي – وعلى رأسه الأمم المتحدة – ترجمة ذلك العزم إلى إجراءات من شأنها تحقيق السلام الدائم. وتتطلب كفالة السلام الدائم وجود هيكل سلام وأمن فعال، ومنظومة إنمائية قادرة على التكيف مع التحديات الجديدة تستند إلى منظمة ذات إدارة متجددة – أي أمم متحدة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وتسير هذه الإصلاحات الثلاثة جنبا إلى جنب ولا يمكننا النظر إليها بشكل منفصل. ونؤكد للأمين العام دعم فرنسا الثابت له في هذا المسعى.

وسوف تسهم فرنسا بنشاط في المناقشات المتعلقة بتحقيق السلام الدائم على نحو فعال وبروح بناءة. وستواصل اتباع سياسة ثابتة في هذا المجال، سواء في الميدان أو في إطار مسؤولياتها في الأمم المتحدة بغية اتخاذ الإجراءات المتعدد الأطراف اللازمة – مع أعضاء الأمم المتحدة – لصالح السلام والأمن الدوليين.

السيدة كوردوبا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب بوزير خارجية بيرو، السيد نيستور بوبوليثيو بارديس. ونرحب أيضا بالتقرير (S/2018/43) الذي قدمه الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والإحاطتين اللتين قدمهما السيد دان نيكولايسكو، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. كما نشكر رئاسة بيرو على عقد هذه الجلسة التي تتيح لنا تناول مسألة رئيسية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، ألا وهي بناء السلام وتحقيق السلام المستدام.

لقد اُستخدم مصطلح ''بناء السلام'' للمرة الأولى في تقرير صدر في عام ١٩٩٢ بعنوان ''خطة للسلام'' قدمه الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي، الذي عرّفه بأنه:

> ''العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع'' (S/24111، الفقرة ٢١).

وقد كان مطلوبا بناء السلام لأجل التغلب على آثار الحرب وتوطيد عمليات السلام. وهكذا بدأت تلك العملية بوصفها من أهم المهام الرئيسية للمنظمة: تعزيز الدول في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

ولا شك أن الساحة الدولية ليست ساكنة، بل تشهد تغيرا هائلا. وقد أفضلت التهديدات المستمرة للسلم والأمن

الدوليين من قبل الجماعات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود الوطنية والجماعات المسلحة إلى تأكيد ضرورة تعزيز آليات الوقاية وتحسينها. فتوطيد الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية، على سبيل المثال، يعدُّ أداة بالغة الأهمية في إطار ملكية أعضائها ومسؤوليتهم عن مواجهة التحديات في مجال الأمن وسيادة القانون بطريقة مناسبة.

وقد شددنا على أن يتم السعي إلى تحقيق السلام المستدام بواسطة الأدوات السياسية بهدف التوصل إلى الحلول السياسية عبر التفاوض. ونرى أن الحوار يعني التعلُّم ويتطلب التفكير والإقرار بالتباينات، بيد أنه يتطلب تحديد نقاط الاتفاق أيضا. ويذلل الحوار أيضا التعافي من الأزمة، ومن شأنه منع تصاعد العنف، ما دامت أولويات الأطراف المعنية واحتياجاتها قد أُخذت في الاعتبار. وبوصفنا دولة تدافع عن تعددية الأطراف واستخدام الوسائل السلمية لحل النزاع، فإن بوليفيا مدركة للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وما برحنا ندعو باستمر إلى تحقيق السلام باستخدام الآليات المتعددة الأطراف، في اتساق تام مع ميثاق الأمم المتحدة.

وتشدد بوليفيا على أن اتّباع نهج وقائي أمر أساسي في إطار الدراسة المتعمقة للحالات على أساس فردي. وتكتسي الأهمية ذاتها مهام تبادل معلومات الإنذار المبكر فيما يتعلق بالنزاعات المحتملة، ووضع آليات منع نشوب النزاعات، وتنسيق الإجراءات المشتركة والمتضافرة في مختلف مراحل التصدي للنزاعات وإدارتها.

وكما ذكرنا، فإن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات أمر بالغ الأهمية. ويسهم تبادل المعلومات مع الهيئات مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن آرائها في الوقائع الميدانية، في التوصل إلى فهم أفضل للأزمات ووضع نهج موحد لحلها بالأخذ في الاعتبار باحتياجات كل منطقة على أساس مزاياها النسبية. ونعرب في ذلك الصدد، عن تقديرنا لإسهام الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في إنشاء إطار عمل مشترك.

وما برحنا نذكِّر مرارا وتكرارا بأن بناء السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بالروابط الهامة بين الممارسات الجيدة وتعزيز التحاور والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

وهذا بدوره من شأنه أن يمكّن التكامل بين مبادرات السلام والأمن، فضلاً عن تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والشمول على جميع المستويات، للاضطلاع بدور حيوي في بناء شراكة استراتيجية تهدف إلى ضمان الكفاءة والمرونة، بهدف وحيد هو تحقيق السلام المستدام.

وبالمثل، وفي سياق بناء السلام، من الضروري تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تمشياً مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب علينا أن نؤكد من جديد على مشاركة النساء ونضمنها ونشجعها، لا في عمليات السلام وحسب بمنحهن دوراً فعالاً في مجالات المنع والوساطة والحوار بغية إيجاد حلول على أساس شروط المساواة، بل أيضاً في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع عن طريق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومن المهم أيضاً أن نأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بحماية الشباب؛ وإلغاء الوصم؛ وإشراك الشباب في عمليات السلام.

ونوافق على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون سلام، ولا سلام دون تنمية. ومن الضروري أن يتضافر أعضاء المجتمع الدولي ككل ويضاعفوا جهودهم، بهدف تعزيز أوجه التآزر بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام على النحو المطلوب، في إطار اختصاص كل منهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم كل هذا في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الختام، أود أن أقول إنه لا بد من معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات. من أجل كسر الحلقة المفرغة للحربإن

الممارسات التدخلية وسياسات تغيير الأنظمة، في جملة أمور، أدت إلى أضرار تبعية، وبالتالي إلى الفوضى والإرهاب والعسكرة، مع النتائج المؤسفة التي لا نزال نشهدها اليوم.

السيد العتيبي (الكويت): نرحّب برئاستكم، معالي الوزير، وتنظيمكم لهذه الجلسة الهامة، والتي تؤكد على أهمية بناء السلام والحفاظ على السلام، وتترجم ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ وأهداف ومقاصد. كما لا يفوتني أن أشكر وفد بيرو على حسن الإعداد للمذكرة المفاهيمية (S/2018/325، المرفق) بهذا الشأن، والتي تعيد ترسيخ أهمية بناء السلام والحفاظ عليه من خلال النهوض بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بكافة أجهزتها ووجوب تعزيزها لضمان فعاليتها، وعلى وجه الخصوص عمليات حفظ السلام بشكل أشمل. ونحن اليوم نجتمع من أجل هذه الغايات النبيلة التي تترجم أهداف ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

كما أغتنم هذه المناسبة لأشكر الأمين العام لأمم المتحدة؛ ومعالي وزير خارجية رومانيا، الذي يترأس بلده لجنة بناء السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي لشؤون السلم والأمن، على إحاطاتهم الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم في بداية أعمال هذه الجلسة.

عند الحديث عن بناء السلام والحفاظ على السلام، فإن ذلك يمثّل فرصة لإلقاء الضوء على أهمية دور لجنة بناء السلام في سبيل صنع السلام واستدامته. يدرك الجميع أن مهام مجلس الأمن هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولكنّ مجلس الأمن – وفي كثير من الأحيان – لا يتحرك إلا عندما يتفاقم التوتر ويتحول إلى نزاع، وأحياناً إلى نزاع عنيف يرقى إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، أي في مرحلة متطورة جداً من النزاع، وفي غالب الأحيان تكون طرق الحلول والمعالجة صعبة ومعقدة ومكلفة جداً وباهظة الثمن، بينما يكون دور لجنة بناء السلام، وفقاً للولاية المناطة بها بموجب القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، منوطاً بعدة آليات، مثل المسح وتقديم التقارير عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول محل البحث، ومرحلة الإنذار المبكر، والاستجابة السريعة، والمساعي الحميدة والحلول الدبلوماسية. أي أنها محفل يعنى بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويرتبط ويتعاون مع مجلس الأمن فيما يتعلق بالأمور الأمنية – السياسية، إن جاز التعبير. ومن هذا المنطلق نؤمن بأهمية تعزيز دور هذه اللجنة للوصول إلى الأهداف المنشودة.

ونؤمن إيماناً عميقاً بأن ثمة أدوات متاحة تحت تصرف مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته، على النحو المنصوص عليه في الفصول السادس والسابع والثامن من الميثاق، في سبيل التصدي لتحديات السلم والأمن التقليدية والمتجددة التي تواجه عالمنا المعاصر، ولعلّ أبرزها الدبلوماسية الوقائية، فضلاً عن الدور الهام والأساسي الذي يمكن لمعالي الأمين العام أن يؤديه في عرض أية مسألة على مجلس الأمن وذلك بموجب المادة ٩٩ من الميثاق.

وفي خضمّ الجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام في سبيل إصلاح ركيزة السلام والأمن في الأمانة العامة، والتي تعد خطوة هامة للغاية من أجل تعزيز فعاليتها، والتي تدعمها دولة الكويت، نتطلع وبترحاب إلى اتخاذ القرارين التوأمين اللذين سيصدران من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بهذا الشأن، وذلك حتى نضمن مواصلة الجهود وتقييم التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء والأمم المتحدة في سبيل بناء السلام والمحافظة عليه، لجعل الأمم المتحدة أكثر شفافية وفعالية ومساءلة وقدرة على تنفيذ المهام والمسؤوليات التي تُكلَّف بها.

وفي الوقت الذي نؤمن فيه بأهمية هذا الموضوع الذي يتصل بشكل وثيق مع حفظ السلم والأمن، نُعرب عن اقتناعنا التام بأهمية أن تُقابل هذه الجهود ترجمة فعلية على أرض الواقع من قبل كافة الأطراف المعنية ببناء السلام والحفاظ عليه، وألا يبقى موضوع بناء السلام والسلام المستدام أسير المواضيع المواضيعية،

فالمتابعة المتواصلة لهذا الموضوع سيسهم بشكل فعال نحو تطبيقه والامتثال له.

إن دولة الكويت تدعم وتشجع جهود الوساطة والمساعي المبذولة لحل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية، والمساعدة في بناء القدرات الوطنية والإقليمية بهدف تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان، وبالأخص في المناطق التي تشهد توتراً وتنذر بنشوب نزاع أو صراع.

ونود أن نجدد هنا اقتناع دولة الكويت الراسخ بأن التنمية وحقوق الإنسان تتصلان بشكل وثيق بالأمن، ويمكن من خلال تمتّع الشعوب بكافة حقوقها الاجتماعية والمدنية والاقتصادية والسياسية أن تتمكن من اقتلاع أهم أسباب نشوب النزاعات في مختلف أنحاء العالم. مؤكّدين في هذا السياق على رؤية الأمين العام المتمثلة في أهمية تعزيز الركائز الأساسية للأمم المتحدة، وهي ضمان الأمن والسلم والتنمية وحقوق الإنسان، والتي حتماً ستفضي إلى سلام مستدام. وهذا الأمر يتطلب بلا شك الاتساق الكامل في جهود الأجهزة المعنية وتنسيق استجابتها لكافة الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بمبادرة بيرو لعقد جلسة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى. ونرحب هنا في نيويورك بحضور السيد بوبوليسيو بارداليس، وزير خارجية بيرو، ونشكركم على ترؤسكم جلسة اليوم.

إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن السلام والأمن الدوليين، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. لذلك ينبغي للمجلس أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام.

ولهذه الغاية، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولاً، يجب أن ندفع باتجاه الحلول السياسية للقضايا الساخنة القائمة في مختلف المناطق. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي، على أساس احترام سيادة البلدان المعنية، أن يدعما بنشاط تلك البلدان في تعزيز عملية تحقيق السلام تمشياً مع الحالة الخاصة بكل منها؛ والنهوض بالمصالحة الوطنية؛ والاستمرار في تهدئة الحالة؛ والسعي إلى حل هذه القضايا الساخنة؛ ومنع الانتكاس إلى النزاع بفعالية عن طريق تهيئة الظروف المواتية لبناء السلام.

ثانياً، إن وكالات الأمم المتحدة المعنية، في ما تبذله من جهود لبناء السلام، ينبغي أن تركّز تركيزاً شديداً وتكون أولوياتها محددة بوضوح.

وينبغي للأمم المتحدة أن تحترم إرادة وملكية البلدان الخارجة من نزاعات عند تقديم الدعم والمساعدة البناءة على أساس الاحتياجات في الميدان وأن تضطلع بأعمالها بدقة وفقا لولاياتها.

ثالثا، يجب أن نضمن الاضطلاع على أكمل وجه بالدور الاستشاري للجنة بناء السلام لدى مجلس الأمن. إن لجنة بناء السلام، المكلفة بولاياتها من الجمعية العامة ومجلس الأمن، مسؤولة عن الأمن والتنمية. ونرحب بدور أكبر للجنة بناء السلام لكونها تقدم توصيات مفيدة وقيمة إلى مجلس الأمن.

رابعا، لا بد من كفالة الانتقال السلس بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وما أن تتحقق إلى حد كبير الأهداف المنشودة لعمليات حفظ السلام، ينبغي لعملية بناء السلام أن تحذو حذوها في الوقت المناسب لمنع الأطراف المعنية من العودة إلى النزاع. وفي المراحل اللاحقة لعمليات حفظ السلام، ينبغي أن تكون هناك خطط لجهود بناء السلام بعد انسحاب تلك العمليات. وإذا كانت ولاياتها تتضمن بالفعل العناصر المتعلقة ببناء السلام، ينبغي لعمليات حفظ السلام ضمان الانتقال السلس للمهام ذات الصلة.

إن هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام صدر به تكليف من الجمعية العامة ومجلس الأمن. والصين على استعداد للعمل بنشاط لمساعدة مجلس الأمن على الاضطلاع بدوره في بناء

السلام والوفاء بمسؤولياته لصون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أرحب بمعالي السيد نيستور بوبوليزيو بارداليس في نيويورك. أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة بيرو لمجلس الأمن وعلى الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة، التي تمكننا من تبادل آرائنا بشأن الآثار التي يرتبها تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43) على عمل المجلس.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش: وأشكر السيد دان نيكلشيسكو، وزير الدولة للشؤون الإقليمية المتعددة الأطراف والشؤون العالمية في وزارة خارجية رومانيا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام؛ ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد إسماعيل شرقي، على إحاطاتيهم الإعلامية عن حالة استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦).

ولا بد من إعادة تصميم الجهود العالمية لحفظ السلام من أجل الاستجابة للنزاعات في القرن الحادي والعشرين ومعالجة أسبابها الجذرية. إن تعقد النزاعات الحالية وطول أمدها، وكذلك صلاتها بالتطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة، كلها تحتم الاستثمار في إصلاح هيكل الأمم المتحدة من أجل دعم البلدان في جهود بناء السلام. وفي ذلك الصدد، تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن شكرها للأمين العام غوتيريش على جهوده الرامية إلى ضمان الاتساق السياسي والعملياتي للخطط الرامية إلى تحسين القيادة والمساءلة وقدرة الأمم المتحدة على دعم تلك الخطة الهامة.

نقر بوجه الخصوص بأن الاستثمار في التنمية الشاملة والمستدامة على الصعيد العالمي أفضل أداة لمنع نشوب النزاعات العنيفة. لذلك السبب، نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لضمان تنفيذ إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن بناء السلام يظل في المقام الأول مسؤولية الدول الأعضاء. لذلك، نرحب بالجهود المبذولة والدور الفريد الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في دعم هذه العمليات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما مبادرة التضامن الأفريقي، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، ومذكرة التفاهم الموقعة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام، بينما تعمل اللجنة في الوقت نفسه على تعزيز المساواة بين الجنسين والإبقاء دوما على احترام مبدأ السيادة الوطنية.

وفقا لما جاء في التقرير قيد النظر اليوم، فإن الاستثمار في منع نشوب النزاعات يمكن أن يوفر على البلدان المتضررة من النزاع والمجتمع الدولي مبلغا يتراوح بين خمسة مليارات دولار و ٧٠ مليار دولار في السنة. إن الجهود التي يبذلها الأمين العام في مجالات التنمية والإصلاح الإداري، واستعراض هيكل الأمم المتحدة، تواجه قيودا بسبب تقليص المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٤١ مليار دولار، وبالتالي، انخفاض النسبة المئوية المخصصة لبناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات. إن البلدان المتضررة من النزاعات، التي يسكنها أكثر من نصف الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم، أسهمت في عام ٢٠١٦ بمبلغ ١٥٣ مليار دولار في الاقتصاد العالمي.

تعرب غينيا الاستوائية عن القلق إزاء الآثار المترتبة على هروب رؤوس الأموال من بعض أشد بلدان العالم فقرا ومعاناة المجتمعات المحلية من النزاعات والفقر المدقع. وأود أن أشجع الإنفاق من الأموال المطلوبة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتنويع مصادر الموارد، وتشجيع الشراكات الهادفة إلى ضمان تمويل يمكن التنبؤ به لجهود بناء السلام، ولا سيما صندوق بناء السلام.

ترحب غينيا الاستوائية بالبيان الرئاسي S/PRST/2017/27، وتقترح الاستفادة منه لدعم إصلاح هيكل بناء السلام. نقترح

أيضا استخدام البيان لدعم الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، وهيئات الأمم المتحدة المعنية بإجراء دراسة متعمقة للآثار العملية المترتبة على الاقتراحات المتعلقة بغرض تحديد أولويات استخدام الأموال المتاحة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعم غينيا الاستوائية لإجراء حوار موضوعي بشأن تنفيذ القرارين التوأمين والمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام، علاوة على الإحاطات الإعلامية التي نتقيد بها. إن الاستثمار في بناء السلام والتنمية المستدامة أنجع الطرق لمنع نشوب النزاعات وإنهاء الأسباب الجذرية لها، وتحقيق السلام والأمن للجميع.

في الختام، بالنسبة لجمهورية غينيا الاستوائية وحكومتها ورئيس الدولة فيها، فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، السلام لا يقدر بثمن. ويجب مواصلة السعي من أجل السلام، على الرغم من الصعوبات الخارجية التي قد تتهدده في بعض الأحيان. ذلك السلام المستدام الذي يعيش في كنفه الناس في غينيا الاستوائية، وهو سلام مكّن جميع أركان بلدنا من تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، من خلال تنفيذ خطتنا المعروفة بخطة أفق عام ٢٠٢٠، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس لجنة بناء السلام، السيد دان نيكلشيسكو، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد إسماعيل شرقي، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أهنئ رئاسة بيرو على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم التي تتناول أهم عناصر عملنا هنا في مجلس الأمن.

لقد كان بناء السلام المستدام بمثابة الكأس المقدسة للمجتمع الدولي لأكثر من ٧٠ سنة منذ تأسيس الأمم المتحدة. لقد عملنا جاهدين من أجل التوصل إليه وتحقيق أحلام الكثيرين، ولكن دون جدوى لغاية الآن. لقد كان هناك دائما تحديات وعقبات جديدة، من قبيل النزاعات والهجمات غير المتكافئة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن أجل التصدي لها، ينبغي أن ننفذ طائفه واسعة من الأنشطة في إطار اختصاصات الركائز الثلاث جميعا: السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وكلها مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ولا يمكن ضمان السلام والأمن على المدى الطويل دون معالجة التنمية وحقوق الإنسان. إذا كانت مترابطة، فهي أقوى وأكثر فعالية. ولهذا السبب أود أن استرعي انتباه المجلس للتركيز على تلك المسائل.

أولا، فيما يتعلق بركيزة السلام والأمن، فإن والسلام المستدام وبناء السلام هما شرطان أساسيان لتحقيق التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تعالج النزاعات بصورة شاملة من خلال استخدام جميع الأدوات المتاحة – من الوقاية، من خلال التسوية السلمية وحفظ السلام إلى الاستعادة الشاملة للأمور إلى طبيعتها بعد انتهاء النزاع. وينبغي لنا جميعا أن نؤكد على أهمية حفظ السلام في العملية المعقدة والأوسع نطاقا المتمثلة في الحفاظ على السلام. وينبغي أن يكون من أولويات المجتمع الدولي جعل جميع الأدوات المتاحة متسقة ومترابطة بصورة فعالة.

ويرتبط بناء السلام والحفاظ على السلام ارتباطا وثيقا بوسائل التسوية السلمية للنزاعات المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ولن ينجح أي عمل لبناء السلام إلا إذا تمت معالجة النزاعات المحتملة في جذورها. ولا يمكن للمجتمع الدولي نسيان أن الوقاية عنصر رئيسي في بناء السلام، وضرورة أخذ ورودها في الميثاق على محمل الجد، بوصفها أداة قوية في أيدينا.

ثانيا، أود أن أنتقل إلى ركيزة التنمية. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة، حيث تعهدنا بألا يتخلف أحد عن الركب، تهيئان الظروف المواتية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتوفران أفضل سبيل لمنع

نشوب الأزمات والنزاعات في عالم اليوم. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لأحدث تقرير للأمين العام (S/2018/43) عن بناء السلام والحفاظ على السلام.

ومن الأهمية بمكان التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأوساط الأعمال التجارية. وهذا يعني أنه يتعين علينا الاستعداد لأشكال جديدة من الشراكة وتحويل الأفكار إلى إجراءات حيث ينبغي لنا تعميم فوائدها لتشمل جميع الجهات الفاعلة المعنية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان مواءمة الأعمال الرئيسية للقطاع الخاص مع الأهداف الاستراتيجية للمجتمع الدولي. هذا النهج وحده هو الذي سيتيح لنا فرصة عملية بناء السلام من أجل تحقيق النتائج المتوقعة.

ثالثا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا توجد عملية سلام ناجحة دون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. كما أن احترام حقوق الإنسان يعني التماسك الاجتماعي. ولكل عضو في المجتمع الحق في المساواة والأمان. وغيابه في كثير من أنحاء العالم يكون مصدرا لعدم الاستقرار. كما أن للشباب مكانهم في إطار ركيزة حقوق الإنسان. إذ يشعر الشباب في العديد من أنحاء العالم بإحباط ويأس كبيرين، وهما عاملان من عوامل زعزعة الاستقرار. ويكتسي تعزيز مشاركة الشباب أهمية بالغة للتنفيذ الفعال لخطة بناء السلام والحفاظ على السلام. لذلك تؤيد بولندا تماما القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. ويكتسي تمكين المرأة نفس القدر من الأهمية. والمشاركة الهادفة للمرأة في جميع جوانب السلام والأمن هي أمر هام جدا لفعالية الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ولا تزال بولندا ملتزمة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، في المجالات السياسية والمؤسسية.

وبالنسبة لبولندا – وهي البلد الذي بدء المفاوضات بشأن اتفاقية حقوق الطفل – هناك مسألة بالغة الأهمية وهي حقوق الأطفال في عمليات السلام، بما في ذلك حمايتهم من جميع أشكال العنف والإهمال والاستغلال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي. نحن نؤيد بقوة الحاجة إلى تدابير لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين من الأطفال، ولمشاركتهم المجدية في جهود بناء السلام. وأود في هذا المقام أن أشيد بالعمل الهام الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتبها.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على البيان الذي أدلى به بالأمس (انظر S/PV.8241) السيد ياتسيك تشابوتش، وزير الخارجية البولندي، وفحواه أن بولندا مستعدة للمشاركة بنشاط في جهود بناء السلام والحفاظ على السلام التي تبذلها الأمم المتحدة والأمين العام والمجتمع الدولي بأسره.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد وزير الخارجية نيستور بوبوليزيو بارديلس، وتهنئة بيرو على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر، وكذلك الإشادة بمبادرة ليما لتنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن بناء السلام والحفاظ علي السلام. يعرب وفد بلدي عن تقديره للأمين العام على الجهود الحثيثة التي يبذلها لتعزيز ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن، ونقدم دعمنا الكامل له في ذلك المسعى. كما نشكر السيد دان نيكولايسكو، وزير الدولة الروماني، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الموضوعيتين.

وتعتقد كازاخستان أن الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام هي عناصر مترابطة ومتكاملة لاستراتيجية متكاملة شاملة ينبغي أن يشكل فيها بناء السلام والحفاظ على السلام، جزءا لا يتجزأ من الدورة بأكملها. وينبغي أن يبدأ الاستثمار في الحفاظ على السلام في وقت مبكر لتفادي نشوب النزاعات. وبدون ذلك، يمكن أن يكون هذا الاستقرار غير مؤكد وهشا، ومعرضا للصدمات الجديدة.

ولا يمكننا إلا أن نتفق مع ملاحظة الأمين العام بأنه بدلا من الاستجابة للأزمات، علينا أن نستثمر أكثر في الوقاية. فالوقاية مجدية ومنقذة للأرواح وفعالة من حيث التكلفة.

ومنذ أن حصلت كازاخستان على استقلالها، قبل ٢٧ عاما، كانت في طليعة الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات، وتدابير بناء الثقة، التي تعد المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية. وهذا ليس إعلانا سياسيا، بل أساليب العمل في بلدي. ولدينا آليات قائمة توضح الطريقة التي قمنا بها بتنفيذ تلك المبادئ في الحياة الواقعية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مبادرة رئيس بلدي إلى إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي عمل بنجاح في منطقتنا خلال السنوات العشر الماضية، فضلا عن تأسيس المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي يضم اليوم ٢٦ دولة تتجاوز مناطق آسيا الوسطى، وتمتد على مساحة جغرافية واسعة النطاق من القاهرة إلى بيجين، ويشرك الدول في التدابير الرامية إلى ضمان السلام والاستقرار في آسيا من خلال الحوار وبناء الثقة.

ونسعى جاهدين لاستخدام جميع الأماكن والمنابر الممكنة، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل منع التهديدات والحفاظ على السلام. ولذلك فإننا نعتبر انتخاب كازاخستان عضوا غير دائم في مجلس الأمن مسؤولية عالية، فضلا عن كونه رمزا لثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ببلدنا وبسياستها المحبة للسلام ومبادراتها ومقترحاتها الداعية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في كفالة السلام والأمن.

في سياق الجهود الشاملة لبناء السلام والحفاظ على السلام، تعمل كازاخستان حاليا على تشجيع مبادرة لاستراتيجية ثلاثية الجوانب من أجل معالجه النزاعات التي نشهدها اليوم والحفاظ على السلام، والجوانب هي الترابط الأمني والتنموي، والنهج الإقليمي، وتوحيد أداء الأمم المتحدة. وهذه صيغة بسيطة وعملية وقابلة للتطبيق تستند إلى تجربتنا الوطنية، فضلا عن الخبرة التي اكتسبناها في المجلس من خلال التفاعل مع مختلف المحاورين خلال العديد من الزيارات التي قام بها مجلس الأمن إلى مختلف البلدان والمناطق، بما في ذلك مناطق بحيرة تشاد والساحل وهايتي وكولومبيا وأفغانستان في كانون الثاني/يناير، خلال فتره رئاستنا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجية مكملة للجهود التي يبذلها الأمين العام في إصلاحاته لهيكل السلام والأمن ومنظومة التنمية والإدارة. ويمكن أن تعتبر تلك الاستراتيجية سياسة موحدة لتنفيذ ثلاثة من إصلاحات الأمين العام، وأنها ستساعد على حل المشاكل على أرض الواقع على الصعيد العالمي. وليس أي من النهج الثلاثة جديدا على منظومة الأمم المتحدة؛ ومع ذلك، نرى أن بوسع مزيج من هذه النهج أن ينشئ نموذجا شاملا لمعالجة النزاعات والحفاظ على السلام يمكن تكراره في أنحاء العالم المختلفة التي تعاني من النزاعات المحلية. ونحن بحاجة إلى إنشاء نموذج جديد للأمم المتحدة لمعالجة النزاعات والحيلولة دون نشوبها.

واعترف مجلس الأمن بأهمية الاستراتيجية الثلاثية العناصر حينما اعتمد البيان الرئاسي S/PRST/2018/1 الصادر في ١٨ كانون الثاني/يناير. ونهدف إلى تقديم هذه الاستراتيجية إلى عموم أعضاء الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ندعو لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام إلى الاستفادة من أماكنهما لاستكشاف كفاءة هذه الاستراتيجية. وفي الواقع، تضطلع الاستراتيجية بدور لمد جسور التواصل بين الركائز وعقد الاجتماعات، فضلا عن القدرة على الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول الأعضاء، الحكومات المضيفة ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

وتعتقد كازاخستان اعتقادا جازما بأن الوقت حان للمشاركة الفعالة في إصلاح نظم بناء السلام والحفاظ على السلام من

أجل تحقيق المزيد من الكفاءة وتحسين التنسيق في جهودنا الرامية إلى بناء عالم أكثر أمانا. وما فتئت كازاخستان تسهم في هذه العملية من الناحية المالية وغير المالية – محليا وإقليميا وعالميا – وستواصل القيام بذلك في المستقبل لأنه لا يوجد بديل إذا أردنا لأنفسنا وللجيل المقبل العيش في سلام ورخاء.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر رئاسة بيرو للمجلس على الدعوة إلى عقد هذه الإحاطة الإعلامية الهامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام وعلى تولي رئاسة الجلسة. كما أود أن أشكر الأمين العام والسيد نيكولايسكو، والسيد شرقي على إحاطاتهم الإعلامية.

إن جميع البلدان المتأثرة بالنزاعات تقريبا التي نظر فيها مجلس الأمن عانت في عملية توطيد السلام في أعقاب النزاع. وكافحت الأمم المتحدة في كثير من الأحيان لإيجاد الأدوات المناسبة لمنع وقوع الأزمات وكسر دورات النزاع ولاستخدام هذه الأدوات. وتؤمن الولايات المتحدة بالأهداف المثيرة للإعجاب لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، بالصيغة المحددة لهذه الأهداف. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا متفائلون بأن تأييد الجمعية العامة لاقتراح الأمين العام لإدماج مكتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية سيساعد على إزالة القوقعة المؤسسية القائمة التي تمنعنا من استخدام جميع الأدوات المتاحة لمنع نشوب النزاع وصون السلام والأمن العالميين.

إن التغيير الهيكلي وحده لن يضمن نجاح بناء السلام. ومن الضروري إحداث تغييرات في الطريقة التي تفكر بها الأمم المتحدة من أجل كفالة السلام المستدام. ونناشد الأمين العام متابعة الكثير من الأفكار الجيدة والالتزامات الواردة في التقرير عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43). ويشمل ذلك الأطر الاستراتيجية المتكاملة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وزيادة للتعاون المشترك داخل البلد وبين الركائز، مثل التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام، وجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، والبرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية المعني ببناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات ومستشاري السلام والتنمية التابعين للبرنامج المشترك. ويجب أن نفعل المزيد لكي نتجاوز ونستبق العوامل المحركة والأسباب الكامنة وراء النزاع. كما نحث مكتب دعم بناء السلام على تقديم مزيد من المعلومات عن أفضل ممارسات بناء السلام والحفاظ على السلام إلى لجنة بناء السلام والدول الأعضاء للاستفادة منها حينما تعمل اللجنة والدول الأعضاء على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تؤيد الاقتراحات لإعادة توجيه نسبة مئوية من أموال ميزانية حفظ السلام إلى غرض بناء السلام أو إعادة برمجتها أوربطها ببناء السلام. ونشجع البلدان على تقديم التبرعات لتمويل صندوق بناء السلام. إن الحصول على التمويل من الأنصبة المقررة ليس حلا سحريا لجميع المشاكل، وهو لن يزيل العقبات الأساسية أمام بناء السلام الفعال، وهي تحديدا، الافتقار إلى الاتساق والتنسيق بين البرامج القائمة وعدم توافر الإرادة السياسية لإدماج منع نشوب النزاعات وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد القطري وعلى نطاق الأمم المتحدة. وأحد المجالات الذي نود أن نرى فيه تكاملا أفضل بين موارد بناء السلام هو تمكين استراتيجيات الخروج المستدام لعمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك وضع خطط لانتقال عملي من حفظ السلام إلى بناء السلام.

وأكدنا على أهمية استدامة استراتيجيات خروج بعثات حفظ السلام، ونوهنا إلى أن حفظ السلام لا يمكن أن يكون بديلا للحلول السياسية. ويمكن لتحسين إدماج استراتيجيات بناء السلام في استراتيجيات خروج بعثات حفظ السلام أن يساعد على تمكين عمليات الانتقال السياسية المستدامة. وفعل

مجلس الأمن ذلك تحديدا حينما كلف الأمم المتحدة بوضع خطة لبناء للسلام في ليبريا بالتحضير لإغلاق بعثة الأمم المتحدة هناك. ووضعت الأمم المتحدة تلك الخطة بالتعاون الوثيق مع حكومة ليبريا وبمشاركة المجتمع المدني. وكانت النتيجة أمرا يمكن أن تدعمه جميع الأطراف وأمرا ينبغي أن نفخر به جميعا. والتزمت الحكومة الليبرية بالعمل مع بعثة حفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري، وأصحاب المصلحة المحليين والشركاء الدوليين على تنفيذ الخطوات المحددة في هذه الخطة الأولى من نوعها للحفاظ على السلام في الأعوام المقبلة. وينبغي أن يكون ذلك نموذجا لأفضل الممارسات من أجل عمليات الانتقال في المستقبل.

إننا نعلم أن كل حالة تختلف عن الأخرى. وكما شهدنا في هايتي، على سبيل المثال، يمكن لشرطة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في ضمان وضع استراتيجيات مجدية للخروج. وأحد الجوانب البالغة الأهمية لتحقيق استراتيجيات الخروج هو تحسين إدماج الشرطة في جميع جوانب تخطيط البعثات وكفالة تمكين شعبة شرطة الأمم المتحدة من التقييم السليم لعمليات السلام وتخطيطها ونشرها وإدارتها ودعمها. والأمر الأكثر أهمية هو إدراج المجتمع المدني في التخطيط لبناء السلام، بما في ذلك النساء والشباب والقادة والناشطون في مجال حقوق الإنسان، والخبراء في مجال العدالة الانتقالية وغيرهم. ولا يمكن أن تحدث عمليات انتقال فعالة ودائمة إلى السلام إلا حينما تسمع جميع الأصوات في المجتمع وتحترم حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

وبالقدر نفسه من الأهمية للحفاظ على السلام وبناء السلام إقامة الشراكات مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، فضلا عن دور القطاع الخاص. ويشكل التصدي للتحديات الاجتماعية – الاقتصادية عنصرا بالغ الأهمية لبناء السلام، وهو يتطلب المزيد من المشاركة مع أصحاب المصلحة المتعددين. ويجب على الحكومات أن تفي بالجانب الذي يخصها من الصفقة، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، إبداء الإرادة السياسية لبناء السلام والحفاظ عليه. ويجب أن تشمل تلك الإرادة السياسية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والالتزامات المتعلقة ببناء الهياكل الإدارية العادلة والمنصفة.

ومع أننا بعيدون عن تسوية العديد من النزاعات التي تواجه العالم اليوم، فإننا متفائلون بأن تركيز الأمين العام على إصلاح الأمم المتحدة وعلى بناء السلام والحفاظ على السلام سيحقق نتائج جيدة. إن الولايات المتحدة تتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرني أن أرحب بالمشاركين البارزين في هذه المناقشة الهامة، التي استغرقت الأعمال التحضيرية لها عددا من الأعوام. ونشكر الأمين العام على إيجاده الوقت للمشاركة شخصا في هذه المناقشة. كما نشكر رئاسة بيرو للمجلس على مبادرتها بعقد جلسة اليوم.

واليوم، في اليوم الثاني من المداولات في الجمعية العامة، فإن للحاضرين هنا بالفعل رأيا في كيفية توخي الدول الأعضاء لطريق المضي قدما في العمل الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في بناء السلام والحفاظ عليه. ومن المعلوم جيدا أن من لا يتذكرون الماضي لا يمكنهم أن يعولوا على مستقبل كريم. ولذلك السبب، أود أن أتناول مصادر بناء السلام ذاتها للإشارة إلى الكيفية التي بدأ بها والأهداف النبيلة التي حددتها الجمعية العامة ومجلس الأمن حينما قررا إنشاء أماكن العمل هذه.

فقبل ثلاثة عشر عاما، ومن خلال قرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، قامت هيئتان من الهيئات المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بإنشاء لجنة بناء السلام لتقديم المساعدة إلى البلدان في فترة بعد انتهاء النزاع. وكان الهدف الرئيسي من هذا القرار هو المساعدة في وضع

البلدان على مسار التنمية والانتعاش بأسرع ما يمكن. وكلفت لجنة بناء السلام بتقديم المساعدة في صياغة استراتيجيات بناء السلام للدول المضيفة على أساس أولويات هذه الدول وبالجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في إطار الأمم المتحدة وخارجها وبتنسيق جهودهم.

وبعد مرور عشر سنوات، حدد قرارا الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ ومجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) المتطابقان أهداف لجنة بناء السلام. واتفقت الدول قبل كل شيء، على تعريف مفهوم الحفاظ على السلام لمساعدتها على فهم الاختلافات بين المهام المنفذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التوصل إلى حلول مستدامة. وبالنسبة للدول، فهذه مسألة تتعلق بالملكية الوطنية في تحديد وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام وأهمية أخذ الرأي العام بعين الاعتبار والحاجة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها وإدامتها واندلاعها مجددا، والقضاء على أسبابها الجذرية. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم ألا تقتصر مهمة الحفاظ على السلام على الحكومات فحسب، بل أن تشمل أيضا جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني.

وبينما تقوم المساعدة الدولية في مجال الحفاظ على السلام بدور مساعد، فإن لنفس المصطلح معنى مختلف قليلا في الأمم المتحدة. فهو يعني ضمنا أن هذا الدعم يجب أن يستند إلى خبرة جميع هيئات المنظمة وأن هذا الاهتمام يجب أن يُعطى من البداية وفي جميع مراحل النزاع. وفي هذا الصدد، يجب على كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة أن تعمل بشكل صارم في إطار ولايتها.

ومنذ اتخاذ القرارين التوأمين قبل عامين في الأمم المتحدة، استمر النقاش بشأن الكيفية التي ينبغي أن تتغير بها الأنشطة في هذا المجال. وقدم الأمين العام أنطونيو غوتيريش إسهاما هاما في المناقشة من خلال تقريره المواضيعي الأخير (S/2018/43). وستتيح مقترحاته وتوصياته بلا شك أساسا لمواصلة النقاش بين الدول الأعضاء لتعزيز فعالية وقدرة الأمم المتحدة في مجال دعم بناء السلام. ولن أستبق بياننا الذي سيتم الإدلاء به في الجمعية العامة غدا. وسأتناول فحسب النقاط الرئيسية.

أولا، إن بناء السلام يرتبط بالحفاظ على السلام ارتباطا لا ينفصم. ومع إدخال المصطلح الجديد، لا يجب إعطاء أولوية ثانوية لبناء السلام بمفهومه التقليدي. بل على العكس من ذلك، وكما يوضح عمل لجنة بناء السلام، فإن يصبح أكثر ضرورة من أي وقت مضى. ولذلك، فإننا نشكك في فكرة اعتبار الحفاظ على السلام مهمة مركزية جديدة.

ثانيا، إن منع نشوب النزاعات مجال مستقل. ومبادئه مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة. والدور الرئيسي في هذا الصدد تقوم به الدول نفسها داخل أراضيها الوطنية. وهي التي تحدد ما إذا كانت بحاجة إلى دعم دولي أم لا، وما هو الشكل الذي يجب أن يتخذه هذا الدعم.

ثالثا، بطبيعة الحال، لا يوجد نهج يناسب جميع الحالات ولا توجد مؤشرات عالمية موثوقة للأزمات. وتتطلب كل حالة نهجا فرديا وحلاً فريداً، والأهم من ذلك موافقة الدولة على تقديم الدعم الدولي. وينطبق ذلك أيضاً على مسائل حقوق الإنسان، التي غالباً ما يتم تسييسها بشكل مصطنع للتأثير على العمليات السياسية الداخلية السيادية. لقد كان التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين بذريعة حماية وتعزيز حقوق الإنسان هو السبب في معظم النزاعات الدامية اليوم. وهناك أمثلة كثيرة لمثل هذه الحالات، وللأسف، فإن العديد منها موجود في دول مجاورة للاتحاد الروسي.

رابعا، يتعين أن تتمثل المهمة الرئيسية للمنسقين المقيمين في زيادة موثوقية وفعالية مؤسسات الدولة دون تكرار عملها أو الحلول محلها. والقيام برصد مؤشرات غير واضحة، بدلاً من المساعدة على حل القضايا الملحة، ينطوي على خطر تقليل الفعالية، وليس زيادتها.

خامسا، فيما يتعلق بالروابط النظرية التي تربط حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، من المهم أن نفهم أنه ينبغي معالجة كل مجال من هذه المجالات بواسطة هيئات متخصصة مع تقيدها الكامل بولاياتها الحالية. ولا ينبغي أن تحدد مناقشة مجلس الأمن لمسألة من المسائل أو عدم مناقشته لها أهميتها بالنسبة للمجتمع الدولي.

إن مجلس الأمن سيعتمد قريبا مشروع قرار مطابق لذلك الذي وافقت عليه الجمعية العامة. ونحن نؤيد الرسالة الأساسية لتلك الوثائق والتي تشير إلى متابعة الدول الأعضاء عن كثب للقضايا المتعلقة بالسلام ونيتها في مواصلة مناقشتها. ونقدر إسهام الأمين العام في تلك المناقشة ونأمل أن يتم تفسير توافق الآراء الإجرائي بشأن القرارات الإجرائية بالشكل الصحيح. إن بناء السلام والحفاظ على السلام متعددا الأبعاد في طابعهما بدرجة كبيرة للغاية لا تتيح العمل بشأنهما بموجب توافق آراء مصطنع إلى حد كبير.

ولا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل في المستقبل، حيث ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهيئاتها أن تتعلم كيفية تحسين فهمها لأولويات كل منها. ونعتقد أن الهدف والغرض الأساسيين من بناء السلام والحفاظ على السلام ومن الأمم المتحدة ككل هو مساعدة الدول على بناء قدراتها الخاصة حتى تتمكن من الاستغناء عن المساعدة الدولية وتبدأ في نهاية الأمر مساعدة أولئك الذين لا يزالون بحاجة إلى هذه المساعدة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة البيروفية على عقدها هذه الإحاطة الإعلامية الهامة الرفيعة المستوى. ويسرنا أن نراكم، سيدي الوزير، تترأسون هذه الجلسة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2018/43) بعد مرور عامين على اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن للقرارين التوأمين (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ونشكره على عرضه للتقرير، الذي يوضح الكيفية التي يعتزم بها تنفيذ النهج الجديد للحفاظ على السلام.

كما نشكر وزير الدولة للشؤون الإقليمية والشؤون العالمية المتعددة الأطراف في وزارة خارجية رومانيا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام.

من دواعي سرورنا البالغ حقا أن نرى المفوض السيد لشرقي بيننا، ويشير وجوده هنا اليوم إلى الحاجة إلى إقامة شراكات ضرورية مع المنظمات الإقليمية من أجل التصدي لتحديات الحفاظ على السلام. ونعرب عن ارتياحنا لحقيقة أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يجري حاليا على أعلى المستويات مقارنة بأي وقت مضى. وقد أشاد المفوض شرقي عن حق بالدور الذي يقوم به الأمين العام في تعزيز تلك الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونحن بالطبع نتطلع إلى التحلي بنفس الروح لزيادة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إن توقيت عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى ملائم للغاية في ضوء التحديات غير المسبوقة التي تواجه الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين. فكل المؤشرات تدل على أننا نمر بفترة تتسم بتوترات جيوسياسية متزايدة. وأصبح انتشار أسلحة الدمار الشامل الآن يمثل تهديدا رئيسيا. كما لا يزال الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف يشكلان خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين. وأصبحت الجريمة السيبرانية واحتمال تعطل البنى التحتية الحيوية كابوسًا قابل للتحقق تقريبًا. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأنشطة المتزايدة لمرتكبي الجريمة المنظمة عبر الوطنية يزعزعان الاستقرار في جميع أنحاء العالم. ويشكل تأثير ذلك على أفريقيا مدعاة لقلق كبير. ومع ذلك، نشعر بالتشجيع إزاء عملية الإصلاح الجارية التي يضطلع بها الأمين العام لجعل المنظمة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود في التصدي للتحديات الأمنية الحالية.

وفي ضوء ضخامة تحديات السلام والأمن التي نواجهها اليوم، لم يعد إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات خياراً حقاً. كما أن مفهوم الحفاظ على السلام يتماشى تماماً مع تلك الأولوية الهامة، ومن المؤكد أنه أحدث نقلة نوعية جديدة في الطريقة التي ينبغي لنا بها معالجة قضايا السلام والأمن. وبالتالي، فمن المشجّع أن نشير إلى أن الإصلاح المقترَح لركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة قد أعطى الأولوية للمنع والحفاظ على السلام بوصفهما الهدف الشامل. وهذا حاسم جداً، في رأينا، لأنه يوفر الإطار اللازم لتنسيق استجابة متسقة في معالجة الأسباب الجذرية والعنف عبر مختلف مراحل النزاع.

إننا نعتقد أن نتائج إصلاح الأمم المتحدة ستمكّن من تطوير القدرات المتكاملة للتصدي بصورة شاملة للتحديات الأمنية المعاصرة، بما في ذلك، ضمن وسائل أخرى، عن طريق الحد من ازدواجية الهياكل وتداخل الولايات؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة؛ وتحسين عملية التخطيط والميزنة. ونرى أن هذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز قدرة المنظمة على تقديم الدعم التشغيلي الفعال والكفؤ في الميدان، بما في ذلك في المواقع ذات التعقيدات الأمنية حيث تنتشر بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وهذا هو السبب في أننا نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام عن استعراض هيكل بناء السلام والتوصيات الواردة فيه.

لقد تم التأكيد مراراً وتكراراً على أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة ترابطاً لا ينفصم، ومن ثم فتوثيق التعاون بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى أمر مطلوب من أجل بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. وكما تم التأكيد في التقرير الأخير، فمعالجة التجزؤ المؤسسي وضمان اتساق السياسات والعمليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها هو أمر ضروري أيضاً لكفالة أن يكون منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في صميم عمل المنظمة وأنشطتها.

ومع ذلك، علينا أن ندرك أنه لا يمكننا تحقيق ذلك دون الاستفادة الكاملة من الدور المحتمل للجنة بناء السلام، ولا سيما الأدوار التوفيقية والتنظيمية والاستشارية مع الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة. ولذلك، فإننا بحاجة إلى توسيع نطاق إسهام لجنة بناء السلام على هذا المنوال، وتدعو الحاجة إلى وجود تركيز ومشاركة مستمرين لكفالة استمرار اللجنة في تعزيز اتباع نهج متكامل واستراتيجي ومتسق. وفي هذا الصدد، يشجعنا أن ننوّه بالمشورة الشاملة الأخيرة للجنة بناء السلام المقدّمة إلى مجلس الأمن بشأن عدد المسائل الإقليمية والقطرية. ويشجعنا أيضاً أن نشير إلى أن الأمين العام قد أكد في مقترحه الإصلاحي على الدور الحاسم لمكتب دعم بناء السلام في ربط ركيزة السلام والأمن بالجهود الإنمائية والإنسانية.

ونعتقد أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتصدى وحدها للتحديات الأمنية الدولية العديدة. ومن أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحفاظ على السلام، ثمة حاجة إلى تعزيز الشراكات مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والحكومات الوطنية ومختلف منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة على كامل نطاق دورات النزاع، بما في ذلك الوقاية، وحفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، وتسوية النزاعات وبناء السلام.

فعلى سبيل المثال، إن جهود بناء السلام لاالتي يبذلها الاتحاد الأفريقي في أفريقيا تكمّل بالتأكيد عمل لجنة بناء السلام، تمشياً مع تنفيذ الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار وإطار سياسات التنمية بعد انتهاء النزاع، فضلاً عن مبادرة التضامن الأفريقي. ونأمل أن يكون الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الدوليين مفيداً في زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بناء السلام والحفاظ على السلام في أفريقيا. ونرحب أيضاً

بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين لجنة بناء السلام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي توفر إطاراً للتعاون والشراكة في مجال بناء السلام.

وفي نهاية المطاف، فالحفاظ على السلام مسعى وطني، والملكية الوطنية وشمول جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أمران أساسيان لتحقيق هدف الحفاظ على السلام. والمطلوب حقاً من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين هو المساعدة على بناء القدرات الوطنية والمحلية من أجل الحفاظ على السلام. وينبغي شرح ذلك وفهمه بشكل جيد جداً من جانب الجميع من أجل تجنب أي سوء فهم. إن بناء الثقة اللازمة بين الدول الأعضاء أمر هام في تيسير تنفيذ وتفعيل هذا النهج الجديد في بناء السلام والحفاظ على السلام.

وأخيراً، نعتقد أن هناك حاجة إلى تغيير العقليات، الذي لا يمكن من دونه لأي قدر من التعديلات الهيكلية والابتكارات أن يساعدنا في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام والأمن المستدام وتجنب ما يمكن أن يكون كارثة لا تُحمد عُقباها لولا ذلك. وينبغي ألا يُعتبر ذلك معقداً جداً أو صعب التحقيق، إذ يمكن تحقيق بداية طيبة باستدعاء التزامنا السابق بالتعددية، الذي لولاه لما كان إنشاء الأمم المتحدة متصوراً، وكبح جماح السعي القصير النظر وغير المنضبط لتحقيق المصلحة الوطنية، حيث يرسو الأساس المنطقي للأمم المتحدة على ذلك وحيث لقنتنا الحرب العالمية الثانية درساً لا يمكن تجاهله إلا على حساب ركوبنا للمخاطر. ولا شك في أن هذه فترة يلزم فيها قدر كبير من الحكمة في العلاقات بين الدول.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.